الحرية

اسبوعية
سياسية
عربية

بيروت - الاثنين ١/١٠/١٩٧٣ - العدد ٦٣٩ - السنة ١٣ - الثمن ٢٥ ق.ل

نيرودا: قمر اميركا اللاتينية

• التكتيك الأميركي الجديد وسياسة الأردن العربية ..

• مناقشة مع الحزب الشيوعي اللبناني حول تجربة التشيلي



بيان سياسي هام للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية :

شروط المقاومة .. من اجل جبهة شرقية مقاتلة!

عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعا مطولا يومي الاربعاء والخميس ١٩ — ٢٠/٩/٧٣ ودرست الاوضاع الفلسطينية والعربية الراهنة ، وقد توصل الاجتماع الى النتائج التالية :

اولا : بحثت اللجنة التنفيذية التطورات الراهنة على صعيد الجبهة الشرقية ، ولاحظت ان حركة المقاومة الفلسطينية كانت قد طالبت دوما ببناء جبهة شرقية مقاتلة على اسس وطنية تضمن لها تحقيق مواجهة فعالة ضد العدو • وقد اعلنت موقفها هذا في كل من اجتماعي وزراء الدفاع والخارجية العرب في الكويت والقاهرة واكدت اللجنة التنفيذية ان الشروط التي لا بد من توفرها لقيام هذه الجبهة الشرقية ينبغي ان تتضمن :

ا — عودة المقاومة الفلسطينية الى الاردن كحق وطني لا ينازع بما يكفل لها حريتها في ممارسة الكفاح ضد العدو المحتل •

ب — مشاركة رئيسية وفعالة لقوات سوريا والعراق في الجبهة الشرقية ووضعها تحت قيادة وطنية موثوقة •

ج — ضمان حرية شعبنا في الاردن وحقوقه الاساسية بما يكفل مساهمته في الكفاح ضد العدو •

ان اللجنة التنفيذية تؤكد من جديد ضرورة صيانة حق المقاومة المقدس في العمل انطلاقا من كافة خطوط المواجهة مع العدو وبشكل خاص من الجبهة الاردنية التي ارتبط مصيرها بشريا وتاريخيا بمصير شعبنا وقضيته الوطنية •

وفي الفترة الاخيرة جرت عدة تطورات على صعيد العلاقة بين السلطة في الاردن وبعض الدول العربية الوطنية في محاولة لاحياء الجبهة الشرقية ، وقد استهدفت السلطة الاردنية من خلال هذه التطورات فك العزلة العربية عنها وتخفيف ازمتها الداخلية دون الالتزام بالشروط الدنيا التي تكفل مشاركة الاردن الفعالة في جبهة شرقية مقاتلة حقا • وكان احد اهداف السلطة الاردنية بذر الخلاف والانشقاق وعزل المقاومة عن دول المواجهة الوطنية التي هي الحليف الطبيعي لها • ان اللجنة التنفيذية اذ تحذر من نتائج هذه المناورة الرجعية ، تؤكد ضرورة الحفاظ على وحدة الموقف الوطني المشترك بين المقاومة ودول المواجهة الوطنية • ان اي تباين في وجهات النظر ، واية حوادث عابرة ، ينبغي ان لا تؤدي الى شق الصف الوطني العربي ، وتناسي التناقض الرئيسي مع العدو الامبريالي — الصهيوني • ان الشعب الفلسطيني الذي ارتبط نضاله تاريخيا وراهنا بنضال الشعبين الشقيقين في سوريا ومصر ، حريص اشد الحرص على تمتين هذا الارتباط والحفاظ عليه •

ثانيا : لاحظت اللجنة التنفيذية ان دوائر الرجعية والامبريالية التي تعمل منذ وقت طويل لشق الصف الفلسطيني قد كثفت في الاونة الاخيرة محاولاتها بهذا الاتجاه • ان القوى المعادية ومن ضمنها السلطة الاردنية تلجا من جديد الى تكتيك تمزيق المقاومة والتمييز بين مؤسساتها وفصائلها • الا ان اللجنة التنفيذية تؤكد ان حرص جميع فصائل الثورة على تعزيز وحدتها الوطنية والحفاظ عليها ، لا يعلو عليه اي اعتبار اخر • وتؤكد اللجنة التنفيذية وحدة الموقف السياسي لفصائل الثورة مجتمعة تجاه التطورات الاخيرة ، والموقف من الجبهة الشرقية والضمانات الوطنية المطلوبة من اجل قيامها ، وخاصة ما يتعلق منها بعودة المقاومة الى الاردن التي لا بد ان تتحدد بالصيغة والحجم اللذين تقررهما القيادة السياسية لمنظمة التحرير بصفتها ممثلة لكل فصائل الثورة ولشعبنا الفلسطيني •

ثالثا : ترى اللجنة التنفيذية ان نجاح نضال شعبنا في انتزاع مطلبه باطلاق سراح المئات من المناضلين الذين كانوا اسرى سجون السلطة الاردنية ، انما هو نتيجة لصمود مناضلينا وتصميم شعبنا والتضامن الشديد الذي احاطته به شعوبنا العربية الشقيقة والقوى التقدمية العالمية ، الامر الذي فرض طوقا من العزلة الداخلية والخارجية على السلطة واضطرارها الى التسليم بهذا المطلب الجماهيري في محاولة لتخفيف عزلتها • ان هذا الاجراء هو حق لمناضلينا الذين سوف يواصلون الالتحام بقضية شعبهم على ارض الاردن ، فالاردن هو وطنهم والشعب في الاردن هو كله شعبهم • ان انتزاع هذا المطلب يستدعي استمرار النضال من اجل اطلاق سائر المناضلين الوطنيين الذين ما زالوا في السجون تحت اي ذريعة كانت ، واقرار الحريات الديمقراطية لشعبنا وتمكينه من اخذ حريته الكاملة في مقاومة الاحتلال الصهيوني •

رابعا : ناقشت اللجنة التنفيذية الموقف من المشاريع التي طرحت مؤخرا ، والتي تدعي محاولة ايجاد حل لمشكلة الشعب الفلسطيني في ظل موازين القوى الراهنة • ولاحظت اللجنة ان هذه المشاريع لا تؤدي في الظرف الراهن الا الى زرع الاوهام والبلبلة في صفوف شعبنا وامتنا العربية وانها لا يمكن ان تحقق للشعب الفلسطيني اي جزء من حقوقه • لقد روجت القوى المعادية لهذه المشاريع مستهدفة خداع الشعب الفلسطيني وزرع الانقسام في صفوف الثورة ، والهاءها عن مهماتها المباشرة • ان تخليص الشعب الفلسطيني من وطاة الاحتلال الغاشم وحقه في تقرير المصير ، لا يتم الا باستمرار الكفاح المسلح والجماهيري الذي هو السبيل الوحيد لتغيير موازين القوى •

خامسا : تؤكد اللجنة التنفيذية ان النهوض الوطني والثوري المتنامي الذي تشهده المناطق المحتلة وخاصة في الشهور الاخيرة ، انما يدلل من جديد ان السياسة التي ينتهجها العدو تتصادم يوميا بشكل حاد مع المصالح الحيوية لشعبنا • ان ممارسات العدو في اغتصاب الارض ومصادرتها ، وتشجيع الاستيطان اليهودي في الاراضي العربية ، ومتابعة سياسة الضم والاقتطاع والدمج الاقتصادي وتدمير اسس الاقتصاد الوطني ، وطمس الشخصية الوطنية المتميزة لشعبنا ، وتخريب ثقافته الوطنية وتدنيس مقدساته الدينية وتراثه الوطني ، ان هذه الممارسات تتناقض مع الطموح الوطني والمصالح الاساسية لكافة قطاعات شعبنا • ان اللجنة التنفيذية تؤكد ان المهمة الراهنة هي العمل من اجل قيادة وتنظيم هذا النهوض ضمن اطار جبهة اتحاد وطني توحد نضال جماهير شعبنا ضد سياسة الاحتلال ومؤامراته ومن اجل دحر واحباط كافة مخططاته •

سادسا : استعرضت اللجنة التنفيذية تطور العلاقات مع سائر القوى في الساحة اللبنانية ، واكدت على ضرورة الاستمرار في حل اية قضايا طارئة بروح من الحوار الايجابي. وتؤكد اللجنة حرصها على استمرار الاستقرار والهدوء والعلاقات الايجابية بما يضمن تعزيز الثقة بين الشعب اللبناني الشقيق والجماهير الفلسطينية وكذلك حرصها على تطوير صيغ التعاون والتلاحم بين حركة المقاومة والقوى الوطنية اللبنانية •

سابعا : لاحظت اللجنة بارتياح ان المقاومة الفلسطينية بالرغم من كل محاولات فرض الحصار عليها والتامر على وحدتها ، قد تمكنت ان تشق طريقها بنجاح على الصعيد الدولي وان توطد علاقات التضامن والتحالف بينها وبين جميع القوى المناضلة من اجل الحرية والتقدم ، وان تعزز احترام شعوب العالم واعجابها بالنضال البطولي الذي يخوضه شعبنا الفلسطيني • ولقد تجلى ذلك في مهرجان برلين العالمي الذي مثل تظاهرة ضخمة للتضامن مع الشعب الفلسطيني • كما تجلى في مؤتمر الجزائر لدول عدم الانحياز الذي برزت فيه الثورة الفلسطينية ممثلة لحركات التحرر الوطني ، واحرزت الاعتراف بها ممثلة شرعية للشعب الفلسطيني ونضاله كما نصت على ذلك قرارات هذا المؤتمر • ان هذه النجاحات تشكل دعما اكيدا لنضال الشعب الفلسطيني وتعزز مكانته بين الشعوب المكافحة ، وتشدد من عزيمته على النضال حتى تحقيق النصر •

ثامنا : ان اللجنة التنفيذية بعد ان درست الاوضاع الداخلية لمنظمة التحرير ، اكدت ضرورة تطوير اساليب العمل الجبهوي والقيادة الجماعية في مؤسساتها • وتلاحظ اللجنة ان تنمية وسائل الحوار الديمقراطي الذي نفاخر به داخل اطار المنظمة وفي هيئاتها هو الكفيل بحل اية قضايا طارئة يواجهها العمل الوطني •

اللجنة التنفيذية لمنظمة
التحرير الفلسطينية

عمال شركة الزيت الأميركية العاملة بالكويت ينفذون اضرابا شاملا في جميع أقسام الشركة

قام اكثر من سبعمائة عامل يعملون بشركة الزيت الامريكية العاملة بالكويت بتنفيذ اضراب شامل في جميع اقسام الشركة على اثر رفض الشركة المذكوره تحقيق مطالبهم التي رفعوها في وقت سابق ، حيث اخذت الشركة في المماطلة ورفضت الاصياع لمطالب العمال مما دفعهم الى تنفيذ الاضراب يومي ٩ ، ١٠ ايلول لاجبار الشركة على التنازل عن مطالبهم وحقوقهم المشروعة ، ومن الجدير بالذكر انه قد سبق تنفيذ الاضراب سلسلة من الاتصالات مع ممثلي الشركة ، ووزارة الشؤون الاجتماعية حيث عجزت هذه عن اجبار الشركة بالتسليم بمطالب العمال وهكذا تكون الخطوة الجريئة التي قام بها عمال الشركة والبالغين ٦٠٠ عامل بينهم اكثرية فلسطينية وعمال من جنسيات اخرى قد وضعت ارجلهم على الطريق الصحيح والفعال في التعامل مع الشركة الاحتكارية ، والتي لا زالت تمارس شتى اشكال الاستغلال وابشعها بحق العاملين بها ، ولقد ابرز الاضراب من جهة اخرى مدى التضامن العمالي الكويتي الفلسطيني وكل العاملين بالشركة من الجنسيات الاخرى ، كما لقي تأييدا وترحيبا واسعا من قبل جميع الطبقات الشعبية والشخصيات الوطنية ، ، ما جرى تنسيق واسع خلال ذلك كله بين كافة النقابات الكويتية ممثلة بالاتحاد العام لعمال الكويت واتحاد العمال من اجل تنفيذ الاضراب بشكل ناجح وفعال .

هذا وقد واصلت الهيئات والمنظمات الشعبية والنقابية اصدار البيانات التضامنية مع العمال في معركتهم العادلة ضد الشركة الاحتكارية ، فقد اصدرت كل من نقابة العاملين بشركة نفط الكويت ونقابة عمال شركة البترول الوطنية ، ونقابة عمال شركة الاسمدة الكيماوية بيانا بتاريخ ٩ — ٩ اي في اليوم الاول لتنفيذ الاضراب حملت فيه النقابات الثلاث الشركة الامريكية ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل جميع نتائج الاضراب الشامل ، كما اعلنت جميعها تأييدها المطلق لمطالب عمال شركة الزيت الامريكية وهددت باعلان اضراب تضامني ضمن مناطق عملها فيما لو لم يتم التوصل الى حل عادل للمطالب العمالية ، كما تاشدت في ختام بيانها جميع الهيئات الشعبية والنقابات العمالية في الكويت الاخذ بموقف المبادرة ، التأييد الشامل ودعت الى الوقوف بجانب عمال شركة الزيت الى ان تتحقق مطالبهم .

كما اصدر المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت بيانا اوضح فيه مراوغة الشركة ومماطلتها في تلبية مطالب العمال ، كما ابرز البيان مدى استهتار الشركة بارادة العمال وعدم احترامها لما يصدر من توصيات حكومية بشانهم وحيث اعتبره العمال مساسا صريحا وواضحا ليس بحقوقهم وحسب بل بكرامتهم وكيانهم — واعلن المجلس تضامن الاتحاد العام وكافة التنظيمات النقابية في القطاعين الحكومي والنفطي مع عمال الشركه .

كما اصدرت نقابة شركه الزيت بيانا منفصلا في نفس اليوم نددت فيه بالعقلية الاستغلالية التي تحكم الشركة ، كما اشارت الى عدم احترام الشركة لقوانين البلد وتشريعاته وضربها عرض الحائط ، واعتبرت تنفيذ الاضراب بمثابة ملقن درس للشركة عن كيفية احترام وتنفيذ قوانين وتشريعات البلد واحترام حقوق العاملين ومطالبهم ، وطالبت في نهاية البيان المسؤولين بالعمل على الحد من غطرسة الشركة المستغلة عن طريق مصادرة منشاتها واملاكها والتي هي في الاصل منشآت الشعب واملاكه . كما اصدر مجلس ادارة نقابة عمال شركة البترول الوطنية بيانا بتاريخ ١٠—٩ اشار فيه الى تعهد رئيس مجلس الوزراء بالوكالة بتنفيذ البنود التالية، والتي رفعها العمال في مقابلتهم له :

١ — تطبيق قرار مجلس الامة الكويتي وقرار مجلس الوزراء بشان مطالب عمال شركة الزيت الامريكية .

٢ — ان تدفع الشركة لعمالها المضربين اجور يومي الاضراب

٣ — ان يطلق سراح الموقوفين من العمال فورا .

هذا وقد اعلن بعد يومين من بدء تنفيذ الاضراب عن وقفه على اثر اللقاء الذي تم بين وزير الداخلية الشيخ سعد العبد الله وممثلي العمال المضربين ورئيس الاتحاد العام لعمال الكويت ونائبه وسكرتير الاتحاد حيث وعد وزير الداخلية بتلبية المطالب المرفوعة للشركة من قبل عمالها .

المزيد من الهيمنة البريطانية على سلطنة عمان

من ضمن المخطط الامبريالي لمحاربه الثورة في عمان العمل على اظهار السلطة العميلة في مسقط بمظهر المستقل . وهكذا جاء تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول العربية اولا ثم الدول الاجنبية وكذلك ادخال السلطنة الى جامعة الدول العربية ثم الامم المتحدة واخيرا مجموعة عدم الانحياز .

الملاحظ انه اذا تمت كل الخطوات السابقة مع دويلات الخليج ضمن المخطط الامبريالي الجديد فقد سبق كل ذلك خطوة شكلية كان لابد منها وهي الغاء معاهدات الحماية الجامعة المانعة مع بريطانيا وابدالها بمعاهدات دفاع ولكن بالنسبة لعمان فلم تلغ هذه المعاهدات وابرزها معاهده ١٩٥٨ وهكذا تكرس الوجود البريطاني في عمان والحجة في ذلك ان عمان مستقلة .

منذ بداية المخطط الامبريالي الجديد في عمان في يوليو ١٩٧٠ والوجود البريطاني يتعمق في عمان على عكس دويلات الخليج الاخرى حيث ان تقسيم الادوار يعطي بريطانيا المسؤولية الاولى في عمان بينما تعطيها الدور الثاني في الخليج العربي .

وعلى امتداد السنوات الثلاث الماضيه ازدادت الهيمنة البريطانية على عمان وتمثل ذلك في :

١ — زيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش والمخابرات ووصل الامر الى الاستعانة بقوات الكوماندوس بجانب قوات اس اي اس وسلاح الجو الملكي البريطاني .

٢ — اقامه مزيد من القواعد العسكريه البريطانية في عمان اضافة الى القواعد والمعسكرات القديمة .

لقد جاءت زيارة قابوس للندن والنتائج التي اسفرت عنها الزيارة لتكرس التورط البريطاني في الحرب الدائرة في عمان . لقد اعلن قابوس انه طلب من بريطانيا مده بمزيد من الضباط والمستشارين الانجليز كما نقلت وكالة رويتر تعليقا على زيارة قابوس بان الحكومة البريطانية وافقت على زيادة دعمها لقابوس في حربه ضد الثوار !

التقرير العسكري من بلاغ عسكري رقم ٣٨٨ — ٧٣/٣٩٨ صادر عن قوات جيش التحرير الشعبي — اقليم ظفار

هذا وتواصل قوات جيش التحرير الشعبي والمليشيا الشعبية هجماتها المتتابعة والشديدة على مواقع العدو الاستعماري والرجعي ومراكزه في اقليم الجنوبي من عمان (ظفار). وخلال الاسبوع الماضي التحقت مجموعة من العاملين في جيش السلطه العميلة التحقت بالثورة بعد ان انكشفت لها الحقيقه القابوسية والنوايا الخبيثه التي تكنها الاستعمار البريطاني لجعل العمانيين يقتلون مع بعضهم البعض، وقد بلغ عدد العمليات التي قامت بها قواتنا في المنطقة الشرقية « السراخ وعقبه الشيخ بن زربيح » والمنطقة الغربيه « شمال صرفيت » احدى عشر عمليه .



« التحاق ٧ جنود من قوات جيش السلطنة بجيش » التحرير الشعبي

لقد التحق بتاريخ ١ — ٩ — ٧٢ بصفوف الثوره جندي من قوات الحكومه العميلة في مسقط ويدعى سعيد احمد مكيصاب ولديه بندقية اف مع اربعه مخازن . كما التحق بتاريخ ٨ — ٩ — ٧٢ بصفوف الثورة كذلك سعيد علي بخيت برنيشت ولديه بندقية اف مع خمسه مخازن وكان العائدان يعملان سابقا في احد مراكز العدو في القاعدة الجوية في صلاله .

وفي يوم ٨ — ٩ — ٧٢ التحق خمسة جنود اخرين وهم مسلم بن سنعوت وبخيت حسن وسعيد سالم مكيصات ومسلم انسموت وبن مزلوق وقد حملوا معهم بنادقهم « اف » .

ان التحاق هؤلاء بجيش التحرير الشعبي من جديد يدل على انهم اكتشفوا بانفسهم مدى الاضطهاد البشع الذي تمارسه السلطة العميلة في مسقط ضد المواطنين العزل وضد قوات جيش التحرير الشعبي . وهم بعودتهم هذه قد رجعوا الى اماكنهم الصحيحة للقتال في صفوف الثورة والدفاع عن بلادهم ضد السيطرة الاستعمارية وعملائها الرجعيين .

الحرية

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المصيطبي ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

التكتيك الأمريكي الجديد .. وسياسة حكام الأردن العربية

على مذابح ايلول ٧٠ راهنت الامبريالية الامريكية واسرائيل لكسر ظهر الثورة الفلسطينية وطمس الشخصية والحقوق الوطنية لشعب فلسطين . وعلى مذابح ايلول راهنت الرجعية الهاشمية لتصفية الثورة ومصادرة حقوق شعب فلسطين القومية وتقرير مصيره بالقوة ضمن اطار الحلول التصفوية تحت راية « المملكة الهاشمية » او « المملكة المتحدة » .

وعلى امتداد السنوات الثلاث التالية على ايلول ٧٠ سارت الرياح عكس ما اشتهت سفن امريكا واسرائيل وحكام عمان ، فقد صمدت الثورة والتف شعب فلسطين حولها، وتعززت مواقع المقاومة وحقوق شعب فلسطين الوطنية وفي مقدمتها حقه في الكفاح لتحرير الوطن وتقرير مصيره بنفسه ، واصبحت الثورة هي الممثلة الشرعية لشعب فلسطين في نظر شعوب الامة العربية وجميع القوى الثورية العالمية وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية .

وبالمقابل دخل نظام الملك حسين في ازمة خانقة ، داخلية ، وعربية ، وعالمية ، وزاد تخبطه بعد رفض اسرائيل الاستجابة لاستعداده بعقد صلح استسلامي معها لانها تعتبر ان « الصلح » يجب ان يتم اولا مع مصر ، بالاضافة الى انها تريد مواصلة برنامجها الخاص في الضم والالحاق والتهويد في الاراضي المحتلة وتوسيع ممارستها الاستيطانية والاقتصادية والكولونيالية .

على ضوء هذا كله اخذت قضية الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية تطرح نفسها في جميع الاوساط العالمية كقضية تحرر وطني مشروعة، تقود الى تمكين شعب فلسطين من متابعة صراعه العادل مع الاحتلال الصهيوني ومجمل المشروع الاستيطاني الصهيوني الكولونيالي ... وبهذا اصبح الصراع فلسطيني — اسرائيلي صهيوني امبريالي ، وعربي — اسرائيلي صهيوني امبريالي ، ويعتبر هذا تطورا جديدا وبارزا ، حاولت القوى المعادية طمسه بل وتصفيته بمذابح ايلول وما تلاها من حملات عسكرية وسياسية على الثورة الفلسطينية .

ومن هنا برز التكتيك الامريكي الجديد والقائم على « تحجيم الصراع وضبطه ». ليعود الى اطار صراع عربي — اسرائيلي صهيوني واسقاط العامل الفلسطيني او على الاقل طمسه ، تماما كما كانت الحال قبل وبعد عام ٦٧ وحتى مذابح ايلول ٧٠ وذلك بحصر الصراع ضمن اطار عربي — اسرائيلي وطرح مشكلة شعب فلسطين بانها « مشكلة لاجئين » لا مشكلة شعب له حقوقه الوطنية وعلى راسها حقه في ترابه الوطني وتقرير مصيره بنفسه وعلى ارضه .

وتاتي مبادرة حكام عمان ضمن سياق التكتيك الامريكي الجديد ، لحصر الصراع وضبطه مرة اخرى ضمن اطار اراضي «اردنية وسورية ومصرية » محتلة ، وتعود مشكلة شعب فلسطين وحقوقه القومية الى « مشكلة لاجئين » يتم وضع حل لها كما يقول قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، او « مشكله مصالح » لشعب فلسطين وليست حقوق وطنيه ، والمصالح يمكن حلها ضمن اطار المملكة المتحدة او بالتوطين والاستيعاب عربيا وغيرها من المشاريع المعروفه التي تتنكر للحقوق الوطنيه والتي تتضمن بالضروره الحق المقدس بتراب الوطن وحق تقرير المصير .

ان الامبرياليه الامريكيه وحكام عمان يعودون اليوم لممارسة تكتيك جديد مختلف عن التكتيك الذي اتبعوه في ايلول ٧٠ ، ففي عام ٧٠ كان خط تصفية الثورة الفلسطينية التي برزت بين اعوام ٦٧ — ٧٠ ممثله لشعب فلسطين وحقوقه الوطنية المشروعة ، وجاءت مذابح ايلول في محاولة لازاحة الوضع الناشىء الجديد لشعب فلسطين وابراز حكام عمان اوصياء على مصير شعب فلسطين تمهيدا لضبط الصراع الجاري ضمن اطار اراضي «اردنيه وسورية ومصرية » محتلة .

واليوم ياتي التكتيك الجديد من زاوية مختلفه ، فتحت راية «الانفتاح العربي » يحاول حكام عمان الالتفاف على الثورة وحقوق شعب فلسطين في الكفاح وتقرير المصير ، تمهيدا لطرح الصراع الجاري من جديد ضمن اطار اراضي عربية محتلة « اردنيه، سوريه ، ومصرية ».

هذه هي حقيقة موقف حكام عمان والامبريالية الامريكية التي تقف وراءهم . وكما فشلت مذابح ايلول في تحقيق اهدافها « الفلسطينية » فان التكتيك الجديد يمكن احباطه بالاصرار على عودة المقاومة الى مواقعها في قتال العدو ، واطلاق حريات الشعب في الاردن لاخذ دوره في القتال ، وبناء جبهة شرقية مقاتلة حقا .

ان اجهزة الاعلام اليمينية والرجعية العربية تحاول تقديم ستار «التوبة» لحكام عمان تحت راية ادعاء « تخلي امريكا عن الملك حسين » دون ان تكلف نفسها لحظة واحدة بالتساؤل لماذا تتخلى امريكا عن حسين ؟ فهي تعلم ان النظام الرجعي الاردني مرتبط مصيريا بامريكا وحافظ لها على بقاء الاردن قلعة للامبريالية وقاعدة خلفية امنة لاسرائيل .. فلماذا تتخلى عن هذا النظام ...

ان الامبريالية تتخلى عن رؤوس نظام تابع لها وليس عن النظام ذاته في الحالات التي يعجز فيها رؤوس النظام عن القيام بالدور المرسوم لهم في خدمة الاستراتيجية الامبريالية او التي يبلغ فيها الصراع بين رؤوس النظام ذروته ويصبح مهددا للنظام ذاته ... هنا تتدخل الامبريالية لاستبدال رؤوس برؤوس للمحافظة على النظام القائم ودوره المرسوم له كما حصل مع اسرة دييم في جنوب فيتنام واستلام زمرة ثيو وكاوكي ليتابع النظام العميل دوره .

ان نظام الملك حسين لا زال يمارس دوره المرسوم له على يد الامبريالية الامريكية كاملا ، وتكتيكه الجديد يستهدف اخراج النظام من ازمته الخانقة ولو مؤقتا ، ولذا فلتطمئن اجهزة الاعلام اليمينية والرجعية العربية بان « الخدعة » لن تمر ولن ينتزع التكتيك الملكي الاخير « وثيقة براءته » في نظر شعب فلسطين وجماهير الامة العربية .



منشورات الجبهة الديمقراطية تعم الضفة الغربيّة والقطاع

طوال شهر ايلول ، عمت انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة منشورات اصدرتها قيادة الضفة الغربية وقطاع غزة للجبهة الشعبية الديمقراطية .

وقد نقلت الصحف العربية الصادرة في المناطق المحتلة نص هذه البيانات، واشارت الى انها قد وزعت بالالوف وبدقة تلفت الانتباه . كما اضطرت الصحف الاردنية الصادرة في عمان الى الاعتراف بان هذه البيانات شملت كل القرى والمدن والتجمعات الرئيسية لشعبنا . ولكن هذه الصحف تجاهلت اسم الجبهة التي اصدرت هذه البيانات ، كما تجاهلت تماما الفقرات التي تندد بسياسة حكام عمان تجاه قمع الشعب الفلسطيني ومهادنة المحتلين ودعم المشبوهين في هذه المناطق !!

وقد نشرت صحيفة الدستور الاردنية في عددها الصادر يوم ٢٥ — ٩ — ١٩٧٣ هذا الخبر تحت عنوان :

« منشورات في الاراضي المحتلة تندد بالاحتلال الاسرائيلي وتشجب اجراءاته :

وزعت في مطلع الاسبوع الحالي في الضفة الغربية وقطاع غزة منشورات تندد بالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية المحتلة .

وقد شجبت المنشورات تدمير الزراعة في الاراضي المحتلة والحاق افدح الخسائر بالاقتصاد الوطني وجني الارباح الفاحشة على حساب العمال والفلاحين وسائر المواطنين في الاراضي العربية .

واستنكرت المنشورات قيام سلطات الاحتلال بتشويه الثقافة الوطنية والتراث العربي وتدنيس المقدسات والاستيلاء على الاراضي ومصادرتها بالقوة .

والتبجح بهذه المخططات العدوانية التوسعية علانية في برامجهم لانتخابات الكنيست .

وحيت المنشورات صمود شعبنا في الاراضي المحتلة واكدت ان ارادة الصمود هي التي ستحقق لشعبنا النصر وتدمر مخططات الاحتلال » .

وقد نقل العديد من القادمين الى الضفة الشرقية نسخا من هذه البيانات ، كما تداولها المواطنون في المناطق المحتلة بينهم ، ومما لفت الانتباه ترافق اصدار هذه البيانات مع عدد من الخطوات العملية الجارية لبناء « لجان مقاومة مصادرة الاراضي » في عدد من القرى ، وتصاعد حملة الاحتجاج وتنظيم اعمال النضال ضد انتخابات الهستدروت في القدس والتي منيت بفشل ذريع . وكانت منظمة الجبهة في القدس قد ساهمت بشكل بارز في تنظيم مقاطعة انتخابات الهستدروت فاصدرت بيانا يومي ٦—٧ ايلول يدعو لمقاطعة هذه الانتخابات بصفتها جزءا من عملية الدمج والتهويد الجارية للقدس العربية ، وامتلأت جدران القدس بشعارات تدعو الى المقاطعة وتحذر من اخطار الانتخابات الصهيونية ، كما ارتفعت الاعلام الفلسطينية على سور القدس ، ورسمت صور العلم على جدرانها .

بعد حملة اعتقالات : الشعارات الوطنية والديمقراطية تغطي شوارع العاصمة

تونس — رسالة خاصة

في الاسبوع الماضي قامت السلطات التونسية باعتقال احد موظفي وكالة نوفوستي للانباء، وعدد من المواطنين بتهمة التعامل مع دولة اجنبية وكان البيان الصادر عن دائرة الامن الوطني في تونس قد حاول طمس حقيقة الاوضاع ولم يذكر اية تفصيلات عن الحادث. وفي رسالة خاصة وردت « للحرية » من تونس تؤكد ان هناك حملة اعتقالات واسعة تشنها السلطات ضد القوى الوطنية والتقدمية التونسية . وان ادراج مسالة التعاون مع دولة اجنبية في البيان الرسمي ليست سوى تغطية لحملة الاعتقالات ، التي قامت على اثر اعتصام الطلبة الجامعيين وتظاهراتهم احتجاجا على اجراءات وزارة التربية الوطنية التعسفية بحق الطلاب ، واحتجاجا على عملية الملاحقات البوليسية المستمرة للطلبة الوطنيين ، ويقوم الطلبة الدستوريون بدور نشط في مجال التعاون مع اجهزة القمع البوليسية . وهذه الاضرابات الجديدة تاتي ضمن سلسلة من النضالات التي ارتفع فيها صوت الطلبة في الجامعة التونسية ساخطا ومحتجا على فساد وتدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، وعلى المزاحمة الضارية التي تشهدها البلاد بين السياسيين التقليديين في حكومة بورقيبة للاستيلاء على الخلافة بعد وفاة بورقيبة وتضيف الرسالة : ان شعور بورقيبة بهذا الصراع هو الذي يدفعه لتجديد نشاطه العلني بشكل مستمر — رحلاته الى ليبيا والجزائر — ليثبت لاجنحة الجيش والقوى السياسية التي تقف ضد الهادي نويرة الوزير الاول ، انه ما زال قادرا على ممارسة اعباء الحكم . وان الهادي نويرة ما زال مكان بورقيبة الاول ، وهذا يتوضح من خلال التعديل الدستوري الذي ادخله بورقيبة في خطابه يوم ١٣ — ٢ — ٧٣ امام مجلس الامة التونسي ، واكد عليه ثانية في خطاب ١٣ — ٤ — ٩٧٣ بهدف تدعيم مراكز نفوذ نويرة بوجه خصومه السياسيين امثال المستيري — المصمودي — الباهي الادغم .

ان حملة الاعتقالات الجديدة هذه تقع ضمن مخطط ارهابي موجه ضد القوى الوطنية والتقدمية بهدف كبح جماح حالة النهوض الجماهيرية التي تشهدها البلاد في الاونة الاخيرة . لان النظام قد اعتاد طوال مسيرته التاريخية على ضرب القوى التقدمية على فترات متقطعة مستخدما ذرائع وحجج وهمية خوفا من تزايد النقمة الجماهيرية وخاصة في صفوف العمال التونسيين الذين يعانون من غلاء المعيشة ، والبطالة المزمنة في ظل تدهور النظام الاقتصادي الحالي القائم على القروض ورؤوس الاموال الاجنبية .

وتؤكد الرسالة الواردة من تونس ان الشعارات الوطنية والديمقراطية قد غطت عددا من شوارع العاصمة التونسية ، وطالبت الشعارات بـ :

« الحرية مثل الخبز حق للشعب »

« لا ديمقراطية دون ان تكون هناك حقوق سياسية للطبقة العاملة » .

« لا جماهير الا الشعب »

« لا لتصفية المقاومة الفلسطينية » .

« تسقط مشاريع بورقيبة » .

منظمة الجبهة الديمقراطية في قطاع غزة : حكام عمان لا يقرّرون مصير شعبنا

نشرت صحيفة الشعب اليومية التي تصدر في مدينة القدس في عددها الصادر يوم ١٤ — ٩ — ١٩٧٣ خبرا مفاده ان بيانا قد صدر في قطاع غزة وتم توزيعه على نطاق واسع بمناسبة الذكرى الثالثة لمجازر ايلول في الاردن . ويحمل البيان توقيع « قيادة منظمة الجبهة الشعبية الديمقراطية في قطاع غزة » .

وقد اشار البيان الى السياسة التي ينتهجها حكام عمان في الحفاظ على حالة الهدنة مع العدو ، ورفض عودة المقاومة الفلسطينية لممارسة كفاحها انطلاقا من الاردن ضد الغزاة الصهاينة ، واستمرار تدخلهم في المناطق المحتلة لصالح مشاريعهم البائسة ، ودعم نفوذ العناصر والقوى المشبوهة داخل هذه المناطق . وقال البيان : ان حكام عمان لا يقيمون هدنة مع الغزاة ويبقون الحدود هادئة فحسب بل يجرون ايضا محادثات سرية ومباشرة معهم .

ودعا البيان الى توحيد نضال كل القوى الوطنية من اجل طرد المحتلين وانتزاع حق شعبنا في تقرير مصيره ، كما دعا الى اقامة « لجان مقاومة مصادرة الاراضي » من اجل الوقوف في وجه سياسة العدو الاستيطانية داخل القطاع ، والى اقامة « لجان حماية المقدسات والتراث الوطني » لمواجهة السياسة الصهيونية التي تعمل على تدنيس المقدسات الدينية وتخريب الثقافة والتراث الوطني .

وقد اثار البيان الصادر اهتمام اوساط شعبية واسعة وقوى وطنية متعددة بسبب شمول ودقة توزيعه في عموم المناطق والمخيمات .

لماذا يبقى هؤلاء المناضلون في سجون حكام عمان؟

بعد صدور قرار الافراج عن المعتقلين في سجون السلطة الاردنية ، توقع شعبنا ان يشمل الافراج كل الذين حاكمتهم هذه السلطة وزجت بهم في سجونها تحت ستار من التهم الزائفة ، وصدرت بحقهم احكام تعسفية الا ان عددا من المناضلين تستمر السلطة في احتجازهم بتهمة « القتل » ، وهي التهمة التي اعتادت السلطة توجيهها الى المناضلين الذين قاوموا حملاتها الدموية ضد الشعب في ايلول ١٩٧٠ والشهور التي تلته . ومن بين هؤلاء المناضلين الذين لا زالوا في سجن المحطة المركزي في عمان :

١ — منذر عبد الفتاح ارشيد

٢ — فوزي احمد محمد شادوح .

٣ — محمد سلمان حسن عبد الحي .

٤ — يوسف محمد يوسف البغدادي .

٥ — فؤاد احمد سليم مراد .

٦ — عبد الكريم صالح عبد الله .

٧ — الحاج محمد عزة .

٨ — نزيه علي عبد الله .

٩ — محمد صادق جردات .

١٠ — سعدي قطام .

١١ — ابراهيم محمد سليمان صالح .

١٢ — سالم خليل سالم .

١٣ — عبد الرحمن يوسف الجمل .

١٤ — محمود سردي محمود .

١٥ — حسين ذيب النعانعه .

١٦ — عليان حسن ابو نادي .

● المناضل بسيم كنعان «٢١ سنة» من نابلس ويسكن جبل الهاشمي الشمالي في عمان . كان متهما بقتل عدد من الاشخاص في السلط ، الا ان المحكمة برأته واصدرت قرارا باعدام ثلاثة اشخاص اخرين بسبب هذه التهمة . وعندما افرج عنه يوم ١٩—٩ ، ولم يمض على عودته الى منزله الا بضع ساعات حتى تدخلت عشيرة الاشخاص الذين قتلوا في مدينة السلط وطالبت باعادته الى السجن ، فقامت السلطة بالاستجابة لطلب العشيرة واعادته الى السجن في نفس اليوم !!

● ابو نعيم .. من سكان الوحدات برأته المحكمة من تهمة القتل وافرج عنه . الا ان الحكومة اعادته بعد ساعات من الافراج عنه الى السجن بسبب احتجاج عشائري .

تعليق الإضراب العمالي العام استجابة لـ "وعود" الدولة : بناء المعارضة القاعدية المهمة الراهنة للنضال العمالي

علق الاتحاد العمالي العام قراره باعلان الاضراب العام المفتوح في ٢٨ ايلول . القرار بحد ذاته يشكل تحديا سافرا لقرار مجلس مندوبي الاتحاد الذي لم ينعقد للبحث في موعد الاضراب ومداه الزمني . وانما اقتصر القرار على اللجنة التنفيذية . حتى ان المساومة التي كان يتوقع اعلانها يوم الاربعاء الماضي لم تتحقق . فقد كان اليمين النقابي يبحث عن مبرر لتعليق الاضراب . فجاءه وعد بان تصدر الحكومة ، في جلستها يوم الاربعاء الماضي ، بعض القرارات تنفيذا لتوصيات اللجان المتعددة المنوطة ببحث موضوع الغلاء . والواقع ان مثل هذه القرارات لم تصدر . ومع ذلك ، تقرر تاجيل الاضراب العام وامهال الدولة حتى ١٥ تشرين الثاني لـ « تنفيذ وعودها » .

عوامل ساعدت على التمييع

اذن نجحت خطة الدولة في التمييع والتسويف واغداق الوعود واتخاذ مشاريع القرارات وتشكيل المزيد من اللجان بقصد الابقاء على قرار تنفيذ الاضراب معلقا حتى اخر لحظة . الامر الذي ادى الى اهمال تشديد مهام التعبئة العمالية القاعدية ، وقد استفادت في ذلك من عدة عوامل اهمها :

الاول : دور اليمين النقابي الذي اتخذ ضمنا ومنذ اللحظات الاولى قراره بعدم تنفيذ الاضراب وتصرف على هذا الاساس ، رغم كل المناورات والتصريحات المبطنة والتهديدات الفارغة .

الثاني : الدور البارز الذي لعبته ميليشيا الاحزاب اليمينية والضجة القائمة حولها في صرف الانظار عن معركة الغلاء . والحقيقة ان الاعلان عن هذه الميليشيا يرتبط توقيته بالغليان الشعبي الناجم عن ارتفاع الاسعار الجنوني، وهو الجواب الوحيد الذي تملكه احزاب اليمين شبه الفاشي على وصول هذا الغليان الى صفوف قواعدها الشعبية : صرف الانظار عن الاسباب الفعلية للغلاء — الكامنة في صلب نظام الاقتصاد الحر وتبعيته للامبريالية — بابراز « اعداء » وهميين : «الاغراب» الذين يقاسمون اللبنانيين اللقمة ومخيمات الفلسطينيين التي تهدد « امن » لبنان و « سيادته » !!

ماذا تحقق حتى الان على صعيد « مكافحة الغلاء » ؟ وما طبيعة الوعود التي قدمتها الدولة خلال الاسبوعين الماضيين ؟

الدولة تكرر انجازاتها وتكثر الوعود والمشاريع

— ما زال قرار منح الدرجة الاستثنائية للموظفين معلقا ، بينما قرار رفع الحد الادنى الى ٢٢٥ ليرة ودفع زودة ٥ بالمئة ، كما قلنا ونكرر ، سيتطلب ، منذ الان ، خوض نضال حاد يجبر ارباب العمل الصناعيين على تطبيقه ، هذا بالاضافة الى ان هذا القرار لا يطال نسبة عالية من العمال من مياومين ونساء واحداث وعمال سوريين وفلسطينيين ، كما انه لا يسمح حتى برفع الاجور الى المستوى الذي وصل اليه ارتفاع كلفة المعيشة .

— تسعير بعض السلع . قرار بتسعير بالدرجة الاولى عددا من السلع لم يطلها الغلاء اصلا . كالبنزين والغاز مثلا . هذا بالاضافة الى التلاعب الذي لا يزال جاريا بالنسبة لوزن ونوعية الخبز ، ولتسعير السكر .

— الغاء الاجازات المسبقة والرسوم الجمركية عن بعض السلع .

فيما عدا ذلك ، تقدمت وعود ومشاريع : مشروع قانون لانشاء محاكم استثنائية لمكافحة الغلاء (وهو مشروع لا معنى له اذا لم يؤد الى احياء المرسوم القاضي بتحديد الارباح الصادر عام ١٩٦٧) وعد بتوسيع صلاحيات مكتب الحبوب ، مشروع باعفاء الرواتب من دون ٥٠٠ ليرة شهريا من الضرائب والرسوم واعفاء بدلات الايجار دون الـ ٣٠٠ ليرة شهريا من الرسوم على القيمة التاجيرية ، مشروع لتشكيل لجنة لدراسة السلم المتحرك للاجور .....

اي ان الدولة ، منذ الاضراب العام الماضي ، كررت ما لديها من انجازات فعلية ، واضافت اليها عددا من الوعود والمشاريع ، وهذا ما يفضح مبلغ التخاذل في اتخاذ الاتحاد العمالي العام قراره « بتاجيل » الاضراب حتى ١٥ تشرين الثاني .

تزايد اهمية بناء المعارضة العمالية القاعدية

ان الشهر الماضي زاد في التوكيد على عدد من القضايا المحورية بالنسبة لنضال الطبقة العاملة ومهامها الملحة .

□ لقد اثبت قرار تاجيل اضراب ٢٨ ايلول مدى اتساع الهوة بين التركيبة النقابية الراهنة وقيادتها النقابية وبين الاكثرية الساحقة من العمال والمستخدمين . والذي بمكن توقعه في هذا المجال نفور متزايد في اوساط العمال من الانخراط في العمل النقابي . فقد بات العديد منهم لا يميز بين النقابة — كاداة نضالية — وبين القيادات اليمينية المتربعة عليها . في مثل هذا الجو ، يعمل ارباب العمل على تنفيذ مشروعهم في بناء نقابة لكل مصنع (خاصة للمصانع الكبيرة) . فبعد ان اسهم تخاذل نقابة البقالة والعطارة والسكاكر في قيام نقابة لعمال معامل غندور ، يتربع على راسها وكلاء وعملاء ارباب العمل . يبرز الان مشروع انشاء نقابة لمعامل عمال « سليب كونفورت » (حوالي ٦٠٠ عامل) ، ان توزع انتماء هؤلاء العمال الى اربع نقابات عمالية تابعة لاكثر من اتحاد عمالي واحد (نقابة الميكانيك ، ونقابات قطاع التجارة . ديكو وليبسرو ، تجاره ، تنجيد) وباسم المزايد من بعض القيادات النقابية دفع ببعضهم الى قبول فكرة انشاء نقابة خاصة لعمال سليب كونفورت .

□ ان موسمية عمل الاحزاب المنضوية في لقاء الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، قد اسهمت ، بلا شك ، في تلاشي التعبئة الشعبية ، خاصة وان العديد من اساليب العمل والاتصال باتت محصورة بجمهور ضيق هو جمهور الاحزاب نفسها . كما وان رفض بعض اطراف لقاء الاحزاب التنسيق المشترك في مجال تعبئة القواعد العمالية ساهم في عزلة وبعثرة التحركات القاعدية القليلة التي قامت خلال الاسبوعين الماضيين .

□ ان صيغة « الوحدة النقابية » الراهنة تشكل قيدا متزايدا على الاطراف والقوى النقابية المتقدمة ، واداة عزل متزايدة لها عن القواعد العمالية التي باتت تتمرد اكثر فاكثر من عبء التركيبة النقابية بمجملها وتدين تخاذلها .

لقد قدمت تطورات الشهر الاخير المزيد من الشواهد على مدى الخسارة الفادحة اللاحقة بقضية الطبقة العاملة من جراء استمرار التركيبة النقابية الراهنة المفتتة والواقعة تحت سيطرة اليمين النقابي والعاجزة عن ضم نسبة معقولة من العمال الى صفوفها . وان مواصلة النضال العمالي لفرض تحقيق المطالب القابلة وحدها بالحد من تدهور مستوى المعيشة — خفض الاسعار وحصر استيراد وتوزيع السلع الغذائية الرئيسية بالدولة واعتماد السلم المتحرك للاجور وتخفيض الايجارات والادوية واقساط المدارس وغيرها — باتت وثيقة الارتباط بتضافر كافة القوى الديمقراطية والشريفة من اجل بناء وتنمية معارضة عمالية قاعدية تستطيع تغيير موازين القوى داخل النقابات لصالحها وتناضل من اجل حركة نقابية جماهيرية موحدة هي وحدها الاداة القادرة على انتزاع المطالب الملحة للطبقة العاملة وسائر الكادحين .

« اللجان العمالية » تدعو الى تنفيذ الإضراب العمالي العام

تحت شعار : « النضال في سبيل تنفيذ الاضراب العام المفتوح مهمة كل العمال والنقابيين الشرفاء » صدر العدد ٢١ من «نضال العمال»، لسان حال « اللجان العمالية » وقد ورد فيه ما يلي :

* النشاط الكثيف الذي يبذله المسؤولون في الايام الاخيرة ، لم ولن يتمكن من تضليل الفئات العمالية والشعبية .

* فالاجتماعات التي لا تهدأ ، واللجان التي تتوالد ، والقرارات التي اتخذت او ستتخذ ، او هي ضالعة بين مشروع مرسوم ومرسوم او فكرة ، كل ذلك لم ولن يطمس الهدف الحقيقي من وراء تحركات الدولة .

* ان المسؤولين يتصرفون تحت تاثير كابوس الاضراب العام المفتوح .

* فالطبقة العاملة ، عبر سلاح الاضراب العام ، اخذت تشكل مصدر تهديد جدي لكل مصالح البورجوازية الحاكمة في لبنان .

* ان رعب السلطة من الاضراب العام المفتوح يدفعها الى تقديم بعض التنازلات الشكلية ، التي لن تخدع جماهير العمال وتثني عزمهم على تنفيذ الاضراب العام المفتوح بوصفه اداة فرض المطالب الشعبية على نظام الاحتكار والاستغلال .

* نعم ! اجراءات الدولة شكلية ..

— اين موقفها من مطلب احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية ؟ وهل يشكل قرار الدولة الغاء اجازات الاستيراد حلا لمشكلة ارتفاع الاسعار ؟

هل ما نشكو منه في لبنان قلة المنافسة الحرة وهل يقضي توسيع المنافسة على المحتكرين الذين ولدوا واشتدوا نتيجة المنافسة الحرة لا غيرها ؟

ان الذي يستطيع ويملك المقدرة على منافسة وضرب الاحتكاريين هو الدولة نفسها لا التاجر الصغير . فليتفضل المسؤولون وليتحملوا مسؤولية المحاربة الفعلية للاحتكار .

— اين موقفها من السلم المتحرك لاجور العمال ؟ وهل تكفي زودة الـ ٥ بالمئة لتحل مشكلة الانخفاض المستمر في دخل الفئات الشعبية ؟ وهل يعلم المسؤولون ان الحصول على الزودة يتطلب معارك ضارية خاضها وسيخوضها العمال في كل معمل ضد تصلب ارباب العمل ؟ وهل تعلم الدولة ان العمال يناضلون الان في سبيل الحصول على اجر يوم الاضراب العام الماضي ؟

— اين اصبح مطلب الغاء الصرف الكيفي ؟

* لن نسترسل في سؤال الدولة . ولكن قراراتها لن تخدعنا ، من انشاء الاسواق الشعبية الى اقرار معونة للتعاونيات ، كلها قرارات اذا رات النور ، لا تشكل حلا لمشكلة الغلاء المتفاقمة .

* ان الدولة تحاول بكافة الوسائل ان تضغط على الاتحاد العمالي العام لكي يعلن التراجع عن الاضراب العام المفتوح، او على الاقل ليعلن تاجيله بانتظار نتائج قرارات الدولة .

* لكل ذلك شعرت « اللجان العمالية » ان نضال القاعدة العمالية والنقابيين الشرفاء في سبيل اقرار وتنفيذ الاضراب العام المفتوح ، هو السبيل لقطع الطريق على كل الاصوات التي دعت او ستدعو الى تعليق او تاجيل الاضراب العام المفتوح .

* ليكن يوم ٢٨ ايلول يوم بداية «الحملة عامة» ضد الغلاء وفي سبيل :

١ — تخفيض الاسعار وتثبيتها .

٢ — احتكار الدولة لاستيراد المواد الغذائية الرئيسية .

٣ — اعتماد السلم المتحرك لاجور العمال .

٤ — الغاء الصرف الكيفي .

٥ — تخفيض كلفة الدواء والايجارات والتعليم .



عرضنا في العدد الماضي القسم الاول من الموضوعات حول العمل البلدي . وبعد تبيان الوظيفة المحددة التي تلعبها البلديات في النظام السياسي اللبناني . خلصنا الى ضرورة تحويل المجالس البلدية من ادوات انتفاع وسرقة بيد الاقطاع السياسي والبرجوازية الى ادوات توسيع للخدمات الاجتماعية الجماهيرية والحد من تدهور مستوى معيشتها وتنظيم مقاومتها لمحاولات الراسمالية تحميلها اعباء ازماتها الاقتصادية . اما المهمة الثانية للعمل البلدي . من منظار اليسار الثوري . فهي مهمة تحويل البلديات الى مواقع للمعارضة الشعبية ولتنمية الوعي السياسي الجماهيري وتكتيل المزيد من القوى ضد النظام ووكلائه المحليين . نواصل في هذا القسم الثاني والاخير نشر الموضوعات المتعلقة بالبرنامج والتحالفات .

كسر عزلة السياسة المحلية عن القضايا الوطنية والاجتماعية العامة

٨ — من اهم وظيفة للبلديات — في ظل النظام الراهن — عزل السياسة المحلية عن السياسة العامة ، اي تحويل المعارك البلدية الى نزاعات عائلية وعشائرية والهاء الجماهير بالخلاف على تعيين دركي او تغيير ناطور ، وبالتالي عزل القضايا الوطنية والاجتماعية الرئيسية عن الحياة اليومية للجماهير في قراها واحيائها .

من هنا ، فان اول مهمة لليسار الثوري في العمل البلدي هي مهمة ازالة هذه الحواجز ، وادخال القضايا الوطنية والاجتماعية الى صلب الحياة اليومية للقرى والاحياء . هذا يعني ، على صعيد معركة الانتخابات البلدية ، امرين : الاول ، الانطلاق من القضايا اليومية في القرى والاحياء وتفسيرها وممارسة التشهير والفضح على اعتبار ان هذه القضايا ما هي الا التعبير المحلي ، ما هي الا نماذج مصغرة ، عن الحالة العامة التي تعيشها البلاد في ظل سيطرة الراسمالية المصرفية — التجارية ووكيلها الاقطاع السياسي : الانتفاع والنهب والسرقة ، تخلف القطاعات الانتاجية ، تكريس التمايز بين المناطق ، تفتيت وحدة الشعب بتغذية النزاعات العائلية والعشائرية والطائفية ، الخ.. في هذا المجال ، يشكل نشاط ومصالح المتنفذين المحليين « صورة مصغرة » عن نشاط اسيادهم من ارباب الاقطاع السياسي وكلاء البرجوازية التابعة للامبريالية الجديدة.

على ان كل قضايا البلد العامة لا تنعكس جميعها على مستوى القرى والاحياء . من هنا ، فان الامر الثاني المترتب على شعار كسر طوق العزلة عن السياسة المحلية هو ادخال القضايا الوطنية والاجتماعية العامة الى الحياة اليومية للقرى والاحياء .

تسخير البلديات لتحسين معيشة الجماهير

٩ — لما كانت برامج المعارك الانتخابية البلدية هي بالضرورة برامج للحكم المحلي ، فانها بالضرورة خاضعة للمشاكل والقضايا الخاصة بكل قرية وبلدية ومدينة . من هنا ، فان هذه الصياغة البرنامجية متروكة للمعنيين بالامر محليا .

على ان الهدف الذي نخوض من اجله الانتخابات البلدية يجب أن يكون الخط المرشد في كل هذه الصياغات البرنامجية . ان تحويل المجالس البلدية من بؤر الانتفاع والسرقة بيد الاقطاع السياسي والبرجوازية ووكلائهما المحليين الى ادوات بيد الجماهير لمنع تدهور مستوى معيشتها وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المشتركة التي تستفيد منها — ان هذا هو الخط الموجه لكل الصياغة البرنامجية في العمل البلدي . من هنا ، كان الواجب الاول هو تسخير كافة امكانات وصلاحيات المجالس البلدية خدمة لهذا الغرض . ان تنظيم وبيع المواد الغذائية وتسعيرها وحق انشاء التعاونيات والاسواق الشعبية تسمح كلها بالحد من ارتفاع مستوى المعيشة . كما وان حق بلديات المدن في الاشراف على المساكن وتخفيف الرسوم على القيمة التاجيرية لمساكن العمال والمستخدمين وذوي الدخل المحدود ، يمكن استخدامه من اجل التخفيف من ازمة السكن . والحق في تاسيس التعاونيات وبناء البرادات لحفظ الفاكهة من الصلاحيات التي يمكن تسخيرها خدمة لحل ازمات تصريف الانتاج وخفض اكلاف انتاجه . كذلك ، فالمجال رحب لتقديم الخدمات التعليمية والاجتماعية العديدة بعيدا عن الانتفاع : الحضانات والمغاسل العمومية (التي تمتد الى ابعد حد النساء العاملات) المستوصفات والمدارس الرسمية وغيرها وغيرها .

ويجدر الانتباه هنا الى ان بعض هذه الوظائف تتولاها الان جمعيات خيرية تتلقى المساعدات من المجالس البلدية لقاء مثل هذه الخدمات . ان حصر هذه الخدمات بالمجالس البلدية امر بالغ الاهمية لعدة اسباب ، اهمها: اولا . ان المبادرات الفردية والجمعيات الخيرية تبقى مجالا للانتفاع والنهب ، مهما كانت نبيلة الاهداف التي تدعيها . وثانيا ، ان مؤسسات الخدمات الخيرية تبقى من ارسخ مؤسسات النظام القائم . فهي غالبا ذات طابع طائفي ، غرضها تمتين وحدة الطائفة ، اي الحاق فقراء الطائفة باغنيائها عبر ما يرشح اليهم من فضلات ارباح هؤلاء الاغنياء . وهي ، فضلا عن ذلك ، تشيع بين الذين يفيدون من هذه الخدمات انهم يتلقون « منة » هي حصيلة « عمل خير » يقوم به المحسنون ، اي انها تشيع احد اركان ايديولوجية النظام: المواطنون ليس لهم حقوق اجتماعية وثقافية وسياسية . قد يكرم عليهم الممسكون بزمام الامور ببعض اعمال الخير او لا يتكرمون . وهذا كل ما في الامر .

لكل هذه الاعتبارات ، فان النضال من اجل علمنة كافة مؤسسات الخدمة الاجتماعية وربطها بالنشاط البلدي ، مهمة بالغة الاهمية من مهام اليسار الثوري في العمل البلدي .

اجهزة حكم محلية لا اجهزة ادارية تابعة

١٠ — ان القدرة على استخدام المجالس البلدية كادوات للحد من تدهور مستوى معيشة الجماهير يبقى مرهونا بما يتيحه النظام البلدي الراهن . وما يتيحه هو بالفعل قليل جدا . من هنا ، فان تمكين المجالس البلدية من لعب كافة هذه الادوار مرهون الى حد بعيد بمدى النجاح في فرض تغييرات هامة في تركيب وقوانين البلديات وطبيعة صلاتها بالادارة المركزية . وهكذا نصل الى ما يمكن اعتباره برنامج الاصلاحات في النظام البلدي .

ان شعار تحويل البلديات الى ادوات لمقاومة تدهور مستوى معيشة الجماهير لا يتحقق فقط بوصول اليسار الثوري والقوى الديمقراطية الى المجالس البلدية ، وانما يتطلب ايضا اعادة نظر شاملة بتركيبة البلديات نفسها . « واعادة النظر » هذه تهتدي بدورها بشعارين اساسيين . تحويل البلديات الى اجهزة تمثيلية ، وتامين استقلالها المالي عن الادارة المركزية وعن الوصاية التي تمارسها هذه الادارة .

ا — البلديات اجهزة حكم محلية ، لا اجهزة ادارية تابعة . ويتطلب ذلك النضال من اجل المطالب التالية :

— تسهيل انشاء البلديات بتقليص شروطها (عدد المنازل ، عدد السكان ، المساحة ..) على ان هذا المطلب لا يكتسب معناه الا بالقياس الى ما يمكن تحقيقه في مجال توسيع الحق في العمل المشترك بين بلديات صغيرة متقاربة ومتجاورة .

— منح حق التمثيل البلدي لجميع السكان وتعميم الاسلوب الانتخابي على كل البلديات. هذا يعني منح اكثر من نصف سكان لبنان ، المحرومين حاليا ، حقهم في انتخاب مجالسهم البلدية في طرابلس وبيروت وضواحي بيروت ومراكز الاصطياف . ويترافق هذا المطلب مع مطلب الانتخاب حسب مكان السكن لا مكان الولادة . اذا كان النظام الانتخابي النيابي يحرم مئات الالوف من حق اختيار « ممثليهم » حيث تتركز مصالحهم الفعلية (في اماكن هجرتهم وسكنهم وعملهم في ضواحي المدن). فان هذا يعني ، على صعيد الانتخابات البلدية ، حرمانهم الفعلي من الخدمات المباشرة والملموسة التي تقدمها بلديات الضواحي ، على ندرتها . فالمجالس البلدية في هذه الضواحي معنية اولا باول بتقديم ما يتيسر لها من تسهيلات وتنفيعات الى القلة من « السكان الاصليين » الذين يحق لهم انتخاب المجلس البلدي .

— حتى الان ، لا يزال رئيس البلدية هو الهيئة التنفيذية الوحيدة في البلديات . وهذا امر يحصر في يده صلاحيات هائلة . ان توسيع مجال الرقابة على المجالس البلدية وتوسيع المتوطين بالاعمال التنفيذية مطلبان هامان في مجال تحويل البلديات الى اجهزة حكم محلية . وهذا يتطلب انتخاب جهاز تنفيذي معاون لرئيس البلدية . ومنح لجان البلدية حق الاقتراح والمراقبة والمحاسبة بالنسبة لنشاطات المجالس البلدية .

من وصاية الادارة الى رقابة الجماهير

ب — الاستقلال المالي للبديات ورفع الوصاية عنها . ان وسيلة رئيسية من وسائل تسخير البلديات لتكون ادوات توالد للنظام الحالي ، من اجل اعادة تكوين علاقات التبعية التي تشد بعض الجماهير الى البرجوازية عبر الاقطاع السياسي ، هي التبعية الشديدة للادارة المركزية التي تتخذ عدة اشكال : حق الادارة المركزية في الاشراف على الموازنة وتنفيذها والمشاريع التي تضعها المجالس البلدية وحقها في اقامة المجالس البلدية وفرض الاشراف المباشر من المحافظ على تسيير الشؤون البلدية (يوجد الان ١٣٨ بلدية ، من اصل مجموع يبلغ ٦٢٤ ، تحت الاشراف المباشر للسلطة المركزية) .

بهذه الوسائل تحل امور البلدية من خارجها — من قبل موظفي الادارة المركزية — لا من قبل الاهالي الذين انتخبوا المجالس البلدية . وهكذا تشكل الرقابة المالية والوصاية المركزية القاعدة الاساسية لتكريس سيطرة الوجهاء والمتنفذين على القرى والبلدات والاحياء .

ان النضال لتحويل البلديات الى اجهزة حكم تمثيلية محلية قادرة على تحسين احوال الجماهير يتطلب النضال من اجل فرض المطالب التالية :

توزيع مساعدات الدولة للبلديات على اساس حاجة القرى المعنية بالامر ، لا على اساس حجمها ومبلغ عائداتها من الرسوم المحلية . ان الطريقة المتبعة حاليا في توزيع العائدات الحكومية على البلديات تكرس التمايزات الاجتماعية الكبيرة بين المناطق اللبنانية . قرى الاصطياف ، وقرى ومدن ، ساحل وجبل لبنان عموما ، تحصل على اعلى نسبة من المساعدات لانها تحصل اعلى نسبة من الضرائب والرسوم المحلية . بينما ما يزيد عن ٢٠٠ بلدية ، معتبرة من البلديات الصغيرة ، تتلقى النذر اليسير من المساعدات التي تكاد لا تكفيها لدفع اجور موظفيها وتعبيد طرق القرى الداخلية .

ان النضال من اجل توزيع المساعدات الحكومية على اساس الحاجة جزء من النضال العام لرفع مستوى معيشة ابناء المناطق المحرومة .

— لما كانت الاموال التي تجبيها المجالس البلدية هي حصيلة رسوم وضرائب يدفعها الاهالي انفسهم ، ولما كانت المساعدات الحكومية هي عائدات الضرائب والرسوم المدفوعة من قبل الجماهير اللبنانية عامة ، فان حق التصرف في هذه العائدات يجب ان يكون في يد المجالس البلدية نفسها ، تحت رقابة الناخبين .

من هنا يناضل اليسار الثوري من اجل الاستقلال المالي للبلديات وضد سلطة الوصاية التي يمارسها وزير الداخلية وموظفوه . ان رفع نسبة المشاريع والاموال التي يحق للمجالس البلدية التصرف بها بمعزل عن رقابة القائمقام والمحافظ ووزير الداخلية هو خطوة اكيدة على هذا الطريق .

— تستخدم السلطة المركزية حقها في حل المجالس البلدية ووضعها تحت الاشراف المركزي المباشر كوسيلة لتنفيذ ثارات اقطاب الاقطاع السياسي على خصومهم ، ولضرب القوى الديمقراطية واليسارية المسيطرة على المجالس البلدية . وفي هذا السبيل ، تملك الادارة المركزية مخارج قانونية ، لا حد لها ولا حصر : المخالفات القانونية ، عدم تحصيل نصف نسبة الرسوم والضرائب المخمنة الى اخره .

ان تقييد هذا الحق الى ابعد حد وسيلة اخرى من وسائل تحويل الحكم المحلي من سلطة الاقطاع والبرجوازية والموظفين الخاضعين لهما الى سلطة المواطنين .

ان كل الاقتراحات المقدمة من اجل تعديل النظام البلدي وصلته بالادارة المركزية تلتقي ، في نهاية المطاف ، عند نقطة محددة ، الذين ينتخبون المجالس البلدية هم الذين يجب ان يملكوا الحق في مراقبتها ونزع الثقة عنها . وهذا يعني العمل على نقل حق الرقابة والوصاية على المجالس البلدية المنتخبة من الادارة المركزية الى الناخبين انفسهم . ويمكن ان يتم ذلك بعدة وسائل :

— توسيع عدد اعضاء المجلس البلدي بحيث يتحول فعلا الى هيئة تشريعية لها صلاحيات الرقابة على الجهاز التنفيذي المكون من الرئيس ومعاونيه والموظفين .

— انتخاب مجالس مندوبين عن الاهالي — حسب المهن والاحياء — يجتمع دوريا ويتولى الرقابة على نشاط المجلس البلدي ، مع منحه حق تعطيل القرارات ، والمساهمة في الرقابة المالية ، والتحقيق في المخالفات ، الى حد نزع الثقة عن المجلس البلدي او بعض اعضائه ..

بعض التكتيكات بالنسبة للتحالفات

١١ — ان تكتيك خوض المعركة البلدية مسالة بالغة التعقيد والصعوبة ، تتوقف الى ابعد حد على الاوضاع المحلية لكل قرية ومدينة . على ان ذلك لا يحول دون تحديد بعض المقاييس العامة لكيفية خوض هذه المعارك ولتكتيك التحالفات ، مع التشديد على ان لهذه المقاييس صفة الارشاد العامة، وعلى ضرورة تكييفها حسب خصوصيات كل حالة .

واول ما يجب توكيده هنا ان « السياسة المحلية » هي مجال العلاقات والنزاعات العائلية والعشائرية والطائفية . ان اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية ، وان كانت تمثل الى حد كبير ، قوى كادحة اخذه في الانفكاك البطيء عن الولاءات التقليدية ، الا انها لا نستطيع ان نتجاهلها ، ولا بد لها من اعتماد مقاييس دقيقة وصائبة للتعاطي معها .

ا — ان الاولوية في تشكيل لوائح المعارك البلدية يجب أن تكون لتحالف اليسار والقوى الديمقراطية والوطنية على اساس برنامج حد ادنى مشترك . وهذه الاولوية قابلة للتنفيذ بالقدر الذي تمثل فيه هذه القوى مصالح وكتلا شعبية فعلية ، وعلى الاخص العمال والفلاحين والحرفيين والكسبة والمزارعين الصغار والمثقفين والعائلات والعشائر المفقرة او الافخاذ المفقرة في العائلات والعشائر ... هنا يكمن خطران اكيدان يتهددان العمل اليساري والديمقراطي المستقل : الخطر الاول هو تحول القوى الديمقراطية الى كتلة منبوذة في القرية ، تعبر عن العناصر الهامشية المنفكة عن الولاءات العائلية والعشائرية السائدة ، والمنبوذة عنها . والخطر الثاني ، هو خطر اقتصار تمثيل القوى اليسارية والديمقراطية والوطنية على عائلة معينة او طائفة معينة ، الامر الذي يحولها الى مجرد ملحق بهما ، وارث لنزعاتهما ، ومكبل بقيودهما .

ب — ان مبدأ كسر طوق العزلة بين « السياسة المحلية » والقضايا الوطنية والاجتماعية الشاملة للبلاد ككل ، له نتيجة اساسية على صعيد التحالفات الانتخابية للمعارك البلدية . وهي ضرورة تعيين التحالفات المحلية على هدى التعيين الدقيق لمعسكر الاعداء ومعسكر الاصدقاء على الصعيد الوطني العام. ان تحويل معركة الانتخابات البلدية الى معركة لفضح وعزلة عملاء السلطة القائمة واقطاب اليمين الرجعي الموالي للاستعمار يجب أن يكون الخط الموجه لمجمل التكتيكات التحالفات .

على ان هذا المبدا ليس مبدأ مطلقا . ذلك ان الزج المفتعل للقضايا الوطنية والاجتماعية العامة في السياسة المحلية ، دون ان تكون القضايا اليومية لجماهير القرية او الحي مؤهلة لاحتضانها والتعبير عنها ، مزلق يجب تفاديه ، لانه لا يورث الا العزلة الشعبية والغربة عن القضايا المحلية .

ج — في التعاطي مع الانقسامات والنزاعات العائلية والعشائرية ، يجب الاخذ بعين الاعتبار القضايا التالية :

— ان وظيفة اليسار تكمن في تبني مطالب الجماهير المنتجة والمفقرة والعيل او الافخاذ المحرومة والمفقرة في القرية او الحي المعني .

— ان اخطر ما يواجهه اليسار هو خطر تآلف وجهاء العائلات والعشائر ضده . من هنا ، فلا بد من العمل على تحييد بعض العائلات او تشجيع تشكيل اللوائح لشق صفوف الخصوم .

— السياسة الواجب اتباعها تجاه الانقسامات العائلية يجب ان تنطلق اولا من الهدف الستراتيجي (السلطة الوطنية الديمقراطية تفتتح التحويل الاشتراكي) ومن المستوى الراهن للتشابك بين التركيب الطبقي (الافقي) والتركيبات العائلية والعشائرية والطائفية (العمودية) .

واول ما يجب ملاحظته هنا هو الوظيفة المزدوجة والمتناقضة للتضامن العائلي . فهو ، من جهة ، وسيلة حماية العائلة لنفسها ومقاومتها للسلطة المركزية ولآثار سيطرة البرجوازية المصرفية — التجارية وواسطة حصول افرادها على العمل والارتقاء الاجتماعي . لكن التضامن العائلي ، من جهة ثانية ، يكرس القيادات البرجوازية والاقطاعية السياسية ، ووكلائها من زعماء عيل ومحلات وقرى ، اي انه يكرس اسباب شقاء الاكثرية الساحقة من ابناء العيل والعشائر والطوائف وبطالتها وفقرها وتردي اوضاعها المعيشية . وبالاضافة الى هذه السمة المتناقضة للتضامن العائلي . يجب ملاحظة التطورات الموضوعية خلال السنوات الاخيرة : هجرة الى المدن ، انخراط متزايد في الصناعة والتجارة والخدمات ، تردي الاوضاع المعيشية ، اشباع الادارة ، العجز المتزايد للاقطاع السياسي عن توفير الخدمات الفردية بما يلبي الحاجات المتنامية للجماهير ... كل هذه العوامل ساعدت وتساعد على بروز التمايز الاجتماعي ضمن العائلات والعشائر والطوائف والانفكاك المتزايد عن الولاءات التقليدية .

ازاء هذا كله ، ما العمل ؟ ان الذين اكتشفوا مؤخرا استمرار الولاءات التقليدية، وانتقلوا الى تمجيدها على نحو رجعي صرف، يتناسون ، اول ما يتناسون ، ان لا تضامن عائليا او عشائريا او طائفيا دون قيادة ، دون رئاسة . هذا موضوع يجب ان نعرفه منذ ابن خلدون ، ولا حاجة للبحث عنه في الآثار الماركسية . لا وحدة دون طرف موحد (بكسر الحاء) . ولا تضامن عائليا دون قيادة عائلية توحد ابناء العائلة . من هنا ، كانت الدعوة الى تغذية التضامن العائلي ، دعوة الى تغذية سلطة الوجهاء والمتنفذين المهيمنين على العيل ، والمستفيدين من ولاء باقي افخاذ وابناء العائلة لهم ، وتكريس النزاعات العائلية التي تشكل دائما وابدا « عنف في صفوف الشعب » لا يفيد منه الا اعداؤه .

ان العمل اليساري الثوري الجاد من خلال الولاءات التقليدية، لا يتناسى قط ضرورة اللعب على التناقضات العائلية والسعي لاحلال قيادات اكثر تقدما محل القيادات العائلية الرجعية الموالية للسلطة او الاقطاع السياسي ، لكنه يهتدي بسياسة ثابتة وواضحة . سياسة تغذية التمايز الاجتماعي — القائم اصلا والمتنامي — داخل العيل والعشائر والطوائف . وتغذية هذا التمايز الاجتماعي تسير في خط معاكس مع تقديس وتغذية التضامن العائلي والعشائري والطائفي ، مهما بلغت الفوائد كبيرة من مثل هذه التغذية على المدى القصير

هكذا تبنى تدريجيا وحدة الشعب، بوصفها تكتيلا ليس فقط لطبقاته الوطنية والثورية ، وانما ايضا لكافة المضطهدين فيه : النساء ، والاقليات القومية وابناء العيل والعشائر والطوائف المضطهدة والمحرومة .

قدمنا اعلاه بعض الموضوعات نحو توضيح العمل البلدي في مطالبه ووسائله . ونحن مدركون تمام الادراك لعمومية مثل هذه الموضوعات المهمة الراهنة ، هي مهمة اغنساء وتصحيح ما ورد عبر المعاينة التفصيلية الدقيقة لاوسع نطاق ممكن من مجالات العمل البلدي والاستفادة مما تزخر مراكمته من تجارب على كافة اصعدة النضال الجماهيري في المدينة والريف .

المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والتطرف اللفظي البورجوازي الصغير

-٦-

طريقان للنضال من أجل التحرير

بقلم يساري فلسطيني

الوضع الراهن في الأردن ومهماتنا (١)

تتضح من الحلقات السابقة حقيقة الخلاف بيننا وبين انصار التطرف اللفظي حول الموقف الذي ينبغي اتخاذه ازاء مشروعي بورقيبة والزيات وغيرهما من مشاريع التسوية التي ندعي محاولة حل مشكلة الشعب الفلسطيني في اطار ميزان القوى الراهن . انه ليس خلافا حول رفض او قبول هذه المشاريع . ففي هذه النقطة نحن نتفق حول الرفض . الا ان السادة انصار التطرف اللفظي البورجوازي — الصغير ، في اصرارهم على ضرورة **الاقتصار** على تاكيد موضوعة « الكفاح المسلح حتى التحرير الكامل » **ردا وحيدا** على هذه المشاريع . انما ينطلقون في تحديد موقفهم ازاءها ليس فقط من رفض جوهرها التسووي — الاستسلامي ، وانما ايضا **وبالدرجة الاولى من رفضهم المطلق للتعامل باية مهمات مرحلية للنضال من اجل المصالح الوطنية والطبقية المباشرة لجماهير الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة والاردن** . ان رفضهم للدولة الفلسطينية التي يقترحها الزيات وبورقيبة من خلال التفاوض مع اسرائيل في ظل ميزان القوى الراهن لا ينطلق من كونها حلا وهميا لا يمكن ان يضمن اي جزء من حقوق الشعب الفلسطيني . انه ينطلق من رفضهم المطلق لاية دولة فلسطينية **من حيث المبدا ، ورفضهم المطلق لاي شكل من اشكال التعبير عن الحقوق الوطنية الراهنة للشعب الفلسطيني .**

لقد اكدت مقالات « الحرية » موضع البحث (٣٩) ان هذا الموقف لا يعني سوى صب الماء في طاحونة الملك حسين ومشاريعه الخاصة لاغتصاب ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ومنذ ذلك الحين تعالت ضجة السادة انصار تيار الجملة الثورية الفارغة في محاولة نفي هذه « التهمة » عنهم . وقد اجهدوا انفسهم كثيرا للبرهنة على ان موقفهم ينطلق من مواقع مختلفة عن مواقع الملك حسين . ولكن ، للاسف الشديد ، ليست هذه هي المشكلة . فقد ينطلق موقفان من مواقع مختلفة ، ربما ، ولكن هذا لا يعني بالضرورة ان النتيجة العملية لن تكون واحدة .

يحسب هؤلاء السادة انه يكفي من اجل حل الاشكال ، ان يصعدوا تاكيدهم اللفظي على ضرورة اسقاط النظام في الاردن ، وان يرفعوا صوتهم عاليا في التاكيد على ان عداءهم لمشاريع النظام لا يقل عن عدائهم لمشاريع « الدولة الفلسطينية » المزعومة . "ان تركيز النار على نظام الملك حسين وعزله تمهيدا لاسقاطه" هو الشعار الذي لا يكون عن تكراره كمهمة مرحلية للثورة . ولكن ، كما هو الحال بالنسبة للتحرير الكامل ، حيث انهم يمتنعون امتناعا مطلقا عن طرح برنامج عمل حقيقي للتنظيم وتعبئة القوى الجماهيرية التي يمكنها ان تنهض بهذه المهمة ، فان النار التي « يركزونها » ليست سوى نار كلامية . وهكذا فان « سعيهم » الى اسقاط النظام ليس بدوره سوى تعبير عن رغبة ذاتية ليست منبثقة عن ضرورات حل التناقضات المادية ، والحسم الثوري للصراعات الموضوعية الجارية فعلا ، داخل المجتمع الاردني — الفلسطيني في الضفة الشرقية ، انما هي مشتقة من رغبتهم ، الذاتية بدورها ، في « التحرير الكامل » ، وايمانهم ، على نحو مبسط وساذج وكاريكاتوري ، بالموضوعة الصحيحة القائلة ان الطريق الى تل ابيب يمر من عمان . ولقد وجدنا سابقا ان الرغبة الذاتية واعمال الايمان والكليشيهات المبسطة لا تكفي من اجل انجاز الاهداف الثورية . وهذا الحكم يصح على الاردن ، كما يصح على فلسطين .

يقول الاخ معلق وكالة « وفا » في تعليقه الشهير انه اذا كان تحرير الضفة الغربية سيتم بالقوة المسلحة « ففي هذه الحالة لا يمكن تصور حدوث ذلك بدون تحرير شرقي الاردن اولا ، اي اسقاط الحكم العميل في الاردن وتحويل الاردن الى قاعدة محررة لمواصلة التحرير وفي هذه الحالة يكون الهدف الراهن الاقرب هو تحرير الاردن وليس اعادة وحدة الضفتين » .

من الزاوية الجغرافية ربما كان هذا « التصور » صحيحا . فاذا كنا على راس جيش يرابط في درعا ، وكان علينا ان نصل الى القدس ، فلا ريب انه سيترتب علينا حينذاك المرور من عمان . ولكن هذا « التصور » يبدو ساذجا جدا اذا تذكرنا اولا ان قدرة « جيشنا » على انتهاج هذا الطريق لا تحددها « القوة المسلحة » المحضة ، على افتراض توفرها بدرجة كافية ، وكذلك اذا تذكرنا ، ثانيا ، اننا لسنا فقط على راس جيش يرابط في درعا ، بل يفترض فينا ، ايضا وبالدرجة الاولى ، ان نكون على راس ثورة شعبية حرب شعبية ، يصنعها نضال الجماهير .

وبما اننا ثوريون يمارسون السياسة ، ويمارسون الحرب كامتداد للسياسة وليس كغاية بحد ذاتها ، فان خطنا النضالي ينبغي ان لا ينبثق من « تصورات » جغرافية — عسكرية محضة ، وانما بالدرجة الاولى من تحليل علاقة الصراع القائمة بين القوى والطبقات . واذا انطلقنا — وفقا لهذا المنهج — فلربما وجدنا ، كما سنجد فعلا بعد قليل ، انه قد يستحيل علينا « تحرير الاردن » ، في المدى الزمني المنظور على الاقل ، دون ان نتخذ اولا موقفا نضاليا صحيحا من مسالة « وحدة الضفتين » ومن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في الضفة المحتلة كشرط « لاعادة وحدة الضفتين » ، بعد دحر الاحتلال . ذلك انه سيتضح لنا ، من تحليل الواقع الطبقي في الاردن ، ان النضال من اجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن ، ومن اجل الاعتراف ، من جانب اية سلطة حاكمة في الاردن ، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في المناطق المحررة من الاحتلال ، ومن اجل ان يعاد تجديد وتصحيح وحدة الضفتين بالتالي على هذه الاسس الوطنية الديمقراطية التي لا يمكن ان يضمنها سوى نظام وطني ديمقراطي ، ان هذا النضال هو احد الاسس الرئيسية لتوفير الشروط الموضوعية لشل قدرة النظام على البقاء اولا ، ولانجاز التعبئة الجماهيرية اللازمة فعلا من اجل اسقاطه ثانيا . وهذا هو جوهر الموضوع ، وليس « ما الذي سيتحرر اولا » !

الاردن : قاعدة استراتيجية للامبريالية

تلعب الطبقة الحاكمة في الاردن دورا خاصا مميزا في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة . ويتحدد النمط الرئيسي الغالب لعلاقة هذه الطبقة بالامبريالية ، من طبيعة تلك الوظيفة الاستراتيجية الخاصة التي تؤديها في ضمان توازن المصالح الامبريالية في المنطقة . ان ضيق السوق المحلية ، وافتقار البلاد الى استغلال مصادر الطاقة والمواد الخام ، وتدني فرص استثمار الراسمال الاجنبي بحكم ضعف السوق ، كافة هذه الميادين التقليدية للتغلغل الامبريالي في سائر البلدان المستعمرة او النامية حديثا ليست هي التي تحدد نمط الوجود الامبريالي في الاردن وعلاقته بالطبقة الحاكمة .

ان هذه الطبقة تستمد قوتها والدعم الامبريالي لها ، ليس من حمايتها للمصالح الاقتصادية للاستعمار الجديد داخل الاردن ، وانما بشكل رئيسي من حمايتها للمصالح الاستراتيجية للامبريالية في منطقة المشرق العربي بوجه عام . وتؤدي الطبقة الحاكمة الاردنية وظيفتها هذه عبر مصادرتها للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بقمعه وادعاء تمثيله في نفس الوقت ، ومن خلال ذلك تلعب دورها كصمام امن تاريخي لوجود اسرائيل .

ان المساعدات التي تغدقها الامبريالية الامريكية ، ومن قبلها البريطانية ، على النظام الحاكم في الاردن تترك اثارا واسعة على التكوين الطبقي ووتيره وشكل النمو الراسمالي في البلاد . ان هذه المساعدات ، التي تؤدي مباشرة او من خلال انظمة عربية معينة ، تبلغ في معدلها السنوي ثلثي ايرادات موازنة الدولة على الاقل . وبالنظر لتدني حجم الانتاج المحلي فان هذه المساعدات تشكل حصة كبيرة من مجموع الدخل القومي للبلاد .

هذه المساعدات تمكن الطبقة الحاكمة من تسديد قبضتها المحكمة على اجهزة الدولة وتمكينها من التمتع باستقلال نسبي واسع النطاق عن مصالح القوى المنتجة (الطبقات الوطنية) في البلاد ، الامر الذي يؤمن لهذه الاجهزة تماسكا داخليا نادرا بالنسبة لسائر البلدان النامية . كما انها تسم الطبقة الحاكمة بمجملها ، التي نجد جذورها في الارستقراطية المالكة والاقطاع العشائري ، بسمة كومبرادورية فريدة الخصائص ، وبيروقراطية ، وطفيلية . هذه السمات هي التي تجعل الطبقة الحاكمة وثيقة الارتباط بالامبريالية العالمية ومصالحها في المنطقة ، كما تجعلها بحكم طفيليتها معادية لتطور الاقتصاد الوطني ولمصالح مجموع القوى المنتجة ، مجموع الطبقات الوطنية في البلاد .

ان هذه المساعدات تؤدي دورا رئيسيا في تشويه التطور الراسمالي للبلاد ككل وتخفيف وتيرته . ان الحصة الكبرى منها تستخدم في التمويل المباشر للنفقات المادية لجهاز الدولة في شؤون الدفاع والادارة والخدمات . وحينما تلعب هذه المساعدات دورا استثماريا ، فانها تستثمر في مشاريع غير انتاجية لمعظمها اهمية استراتيجية . ان نظرة سريعة الى خطط التنمية التي تزمر لها ابواق النظام ، تكشف بوضوح ان الحجم الاكبر من رؤوس الاموال المخصصة للاستثمار بموجب هذه الخطط تنفق على وسائل المواصلات (السكك الحديدية ، الطرق ، ميناء العقبة) والاتصالات (محطة الاقمار الصناعية مثلا) وغيرها من مشاريع الاساس التحتي التي لا يتطلبها بالحاح حجم ، ووتيرة نمو ، الانتاج المحلي . ان المشروع الاعماري الرئيسي الذي تتضمنه الخطة الثلاثية الاخيرة ، على سبيل المثال ، هو مشروع تطوير واعمار الاغوار ، وحتى هذا المشروع فان الدوافع الرئيسية للاقدام عليه دوافع استراتيجية حيث تامل السلطة الحاكمة ان تتمكن من خلاله من تهجير سكان المخيمات في ضواحي المدن الذين يشكلون عامل قلق سياسي لها .

هذه الحقيقة هي التي تحدد السمة الكومبرادورية المتميزة للطبقة الحاكمة ككل . ذلك ان النشاط الرئيسي لهذه الطبقة لا يكمن في المساهمة في الانتاج المحلي كوكيلة لراس المال الاجنبي ، انما يكمن في التحكم من خلال جهاز الدولة في توزيع المساعدات الخارجية التي تنالها باعتبارها وكيلا للمصالح الاستراتيجية للامبريالية بشكل عام . من هنا تنبثق طبيعتها البيروقراطية المتميزة والاستقلال النسبي لجهازها الحكومي . ذلك ان الاداة الرئيسية لضمان مصالحها الاقتصادية هي الدولة التي تمولها الامبريالية بشكل غالب والتي لا يتوقف دورها الاقتصادي بالتالي على المساهمة في الانتاج .

ومن هنا ايضا تنبثق طبيعتها الطفيلية ، اذ على الرغم من كونها تضم بين صفوفها شرائح من البورجوازية الكومبرادورية التقليدية (الصناعة والتجارية) وكبار ملاكي الارض ، فان ضيق السوق المحلية وتدني مستوى انتاجية الارض جعل الجزء الاكبر من ثروتها ونفوذها الطبقي مستمدا ليس من استيلائها على فائض القيمة والريع ، بل من تحكمها في توزيع موارد الدولة واستئثارها بحصة الاسد منها بكافة وسائل الاثراء « المشروع » او غير المشروع .

هكذا تكسب الطبقة الحاكمة قدرتها الاستثنائية على ان تضم الى صفوفها شرائح واسعة من التكنوقراطيين والموظفين الفاسدين وضباط الجيش ، الى جانب العائلة المالكة ورؤساء العشائر وكبار الملاكين العقاريين والبورجوازيه الكومبرادورية التقليدية ، دون ان تؤدي هذه الاضافات الى تفسيخ تماسك الطبقة الحاكمة ودون ان تكتسب هذه الشرائح التكنو — بيروقراطية والعسكرية اية استقلالية حقيقية في الطموح الطبقي تمكنها من استخدام جهاز الدولة في محاولة لبناء بورجوازية وطنية جديرة بهذا الاسم . ان طموح هذه الشرائح نحو « العصرنة » و « التحديث » يبقى ضمن اطار الحفاظ على هيمنة ومصالح الطبقة الحاكمة ككل وعلى ارتباطها الوثيق بالامبريالية . بل ان هذه الشرائح ، بحكم ارتباط مصالحها ارتباطا اوثق بموقعها في جهاز الدولة الممول امبرياليا ، تشكل اشد قطاعات الطبقة الحاكمة رجعية واكثرها فاشية وعداء للتطور الوطني المستقل للبلاد وللطموح الوطني والديمقراطي للجماهير ، وللشعب الفلسطيني بشكل خاص . وسنجد بعد قليل ان هذه الشرائح تبقى جناحا ثانويا من اجنحة الطبقة الحاكمة يستمد قوته ليس من هيمنته على قمة السلطة ، بل من حاجة الطبقة الحاكمة ككل الى حيويته الفاشية في الفترات التي يترتب عليها اثناءها ان تضمن توازن مصالحها بتشديد وسائل القمع .

هذا التكوين الكومبرادوري ، البيروقراطي ، الطفيلي للطبقة الحاكمة يجد مصلحته في الحفاظ على الطبيعة اللاانتاجية للاقتصاد المحلي . ان الانفاق الحكومي الاستثنائي ، والذي لا يرتكز الى قاعدة انتاجية محلية ، يؤدي الى استدراج راس المال الوطني المحلي الى نشاطات من طبيعة غير انتاجية (خدمات ، تجارة ، مقاولات ، عقارات ، مضاربة الخ ...) . هذه الحقيقة تحرم الاقتصاد الوطني من القدرة على النمو الذاتي الطبيعي من خلال اعادة الانتاج ، وتقنن ايقاع نموه بالوتيرة التي يحددها الانفاق الحكومي ، وتجعله خاضعا خضوعا استثنائيا للمساعدات الامبريالية ، وتحافظ بالتالي على التخلف الشديد في درجة نموه الراسمالي وتكسب هذا النمو نموذجا شديد التشويه . ان هذا ينسجم مع مصالح الطبقة الحاكمة اذ يحافظ على تماسك البنية الاجتماعية من قبل الراسمالية التي يرتكز اليها نفوذها العشائري وهيبتها الايديولوجية . الا انه يتناقض ، من الجهة الاخرى ، مع المصالح الاساسية لجميع الطبقات الوطنية ، بما فيها الشرائح العليا من البورجوازية الوطنية .

الا ان الطبقة الحاكمة تتمكن من التخفيف من حدة هذا التناقض من خلال حجز وعرقلة نمو التناقضات الطبقية الراسمالية في صفوف التكوين الاجتماعي الشرق اردني ، في الريف والبادية بشكل خاص ، ومن اعتماده بالتالي قاعدة اجتماعية لسلطتها الطبقية . ان الاعانات الامبريالية التي تتلقاها تمكنها من امتصاص قوة العمل الفائضة ، وتامين مصدر عيش رئيسي من خلال الجيش وجهاز الدولة للاغلبية الساحقة من ابناء الضفة الشرقية . وهكذا فان النمو الراسمالي المشوه للبلاد ككل ، لا يجد طريقه الى تدمير البنية العشائرية والفلاحية الصغيرة في الريف والبادية ، بل بالعكس يحافظ عليها ويمكنها من الاستمرار بفضل ضخ المساعدات الامبريالية في شرايينها .

ولكن الطبقة الحاكمة تتمكن من ذلك فقط بفضل الدعم الامبريالي لها لقاء تاديتها وظيفتها الاستراتيجية في مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، بقمعه وادعاء تمثيله في نفس الوقت ، الامر الذي يجعلها اداة طمس للشخصيته الوطنية . ومن خلال هذه الوظيفة ، يلعب العرش الهاشمي دوره كصمام امن للوجود الاسرائيلي وكدولة عازلة تحول دون انتشار لهيب الصراع العربي — الاسرائيلي بما يؤدي الى زعزعة توازن المصالح الامبريالية في المنطقة .

السلطة والانقسام الاقليمي

ان هذه الحقيقة هي التي تكمن في اساس ظاهرة الانقسام الاقليمي وسياسة التمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين . لقد نمت هذه الظاهرة واكتسبت احجاما عملاقة بشكل خاص بعد ان ادى نهوض حركة المقاومة الفلسطينية ، وبروزها كممثل وطني للشخصية المتميزة للشعب الفلسطيني ، الى حالة من ازدواجية السلطة في الضفة الشرقية .

وازاء هذا الوضع لم يعد بامكان النظام الهاشمي الحفاظ على تماسكه ، والاستمرار بالتالي في القبض على زمام القضية الفلسطينية ، الا بوسائل تسعير حمى التعصب الاقليمي ضد الفلسطينيين في الاوساط شرق — الاردنية ، مستثيرا هكذا مخاوفها من فقدان موقعها الممتاز في الاستئثار بموارد الدولة . ولقد شكلت نزعة التعصب الاقليمي الاطار الايديولوجي الزائف الذي مكن النظام من توطيد مواقعه في هذه الاوساط ، وتعزيز قاعدته الاجتماعية وتعبئتها والارتكاز اليها في حربه اللاحقة ضد المقاومة .

من ايلول ١٩٧٠ حتى تموز ١٩٧١ خاض النظام حربا اهلية مدمرة ضد المقاومة ، مليئة بمجازر الابادة الجماعية الدموية ضد الفلسطينيين في الضفة الشرقية . وقد ابتدا النظام هذه الحرب في ظل اهداف محدودة : « سيادة الدولة » وانهاء حالة ازدواج السلطة في شرق الاردن . الا انه سرعان ما كشف ، مع تحسين مواقعه في هذا الصراع ، عن اهدافه الحقيقية : تصفية المقاومة ومصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واسترداد حق تمثيله .

في غمرة هذا الصراع كان لابد ان تدفع الطبقة الحاكمة الى المقدمة ، كراس حربة لهجومها ، بجناحها الاكثر فاشية وتطرفا . لقد تمكن هذا الجناح ، الذي يرتكز بالدرجة الاولى الى الشرائح البيروقراطية والتكنوقراطية والعسكرية من الطبقة الحاكمة ، ان يطور لنفسه من خلال الصراع هيكلا ايديولوجيا غريب التنافر يخلط بين نزعة التعصب الاقليمي المأخوذ الى ذروته ، والنزعة الكوزموبوليتية شديدة الولاء للامبريالية والعداء للطموح القومي للامة العربية ، والدعوة الديماغوجية الى « عصرنة » و « تحديث » الدولة والاقتصاد ، التي تجد غطاءها الفكري الكاذب في نظرية « الطريق الثالث » بين الراسمالية والاشتراكية !

الا ان هذا الخليط المتنافر يجد جذوره مع ذلك في التكوين الطبقي لهذه الشريحة . ان تعصبها الاقليمي الذي يجمع بين الرغبة في التخلص من كل ما هو فلسطيني (فلسطيني ما بدنا نشوف) وبين ادانة اي اتجاه انفصالي فلسطيني ، بين حرمان الفلسطينيين من حقوقهم كمواطنين في الدولة ، وبين ادانة اي توجه في صفوفهم لتشكيل دولة مستقلة ، هذه النزعة ، بتناقضاتها الشكلية ، انما تجد جذورها في مصلحة طبقية محددة : التخلص من مزاحمة الفلسطينيين والاستئثار بموقع ممتاز على حسابهم في اجهزة الدولة ، وفي نفس الوقت الاستمرار في القبض على زمام القضية الفلسطينية كمنفذ للحصول على المساعدات الخارجية التي تكفل استمرار دوران عجلة جهاز الدولة . ان الولاء الشديد والمعلن الذي تكنه هذه الشرائح للامبريالية انما هو تعبير عن ارتباط مصالحها ارتباطا اوثق ، بالنسبة لسائر شرائح الطبقة الحاكمة ، بموقعها المتميز في جهاز الدولة الممول من قبل الامبريالية . وفي المقابل فان تكوينها التكنو — بيروقراطي يولد لديها الطموح الى تطوير « عصري » للقاعدة الاجتماعية التي ترتكز اليها سلطة الطبقة الحاكمة ، وتقوية ركائزها بواسطة « تحديثها » اقتصاديا (الخطة الثلاثية) وسياسيا (الاتحاد الوطني الاردني) وايديولوجيا (الطريق الثالث) .

لقد انتهج العرش الهاشمي ، معتمدا على هذا الجناح ودافعا به الى مقدمة صفوف الطبقة الحاكمة ، سياسة تسعى الى تحقيق اهدافه بوسائل القمع الجماعي والتواطؤ مع العدو . ان ابرز عناوين هذه السياسة :

● الخضوع المتزايد للامبريالية ، وتكريس نفوذها ، والانسجام الكامل مع مخططاتها ، واخضاع اقتصاد البلاد ، بشكل متزايد ، لقروضها ومساعداتها .

● فرض الارهاب الدكتاتوري الاسود وقمع الحريات الديمقراطية وزج الالوف من الوطنيين في السجون وحل المنظمات الديمقراطية للجماهير وفرض قيادات رجعية مشبوهة على الاتحادات النقابية والتدخل المباحثي المتزايد في شؤون المواطنين اليومية .

● نزع السلاح من ايدي الجماهير وحرمانها من حقها في مقاومة الاحتلال .

● الغاء كافة المكاسب الطبقية التي انتزعتها الجماهير الكادحة في ظل ازدواج السلطة .

● التوجه نحو الصلح الاستسلامي المنفرد مع العدو كوسيلة لاستعادة هيمنة النظام على الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة ، والحفاظ على سياسة الجسور المفتوحة ، والغاء الجبهة الشرقية ، وسحب الجيش من خطوط المواجهة .

● عزل الاردن عن الصف العربي وانتهاج سياسة التآمر والعداء ضد الدول العربية الوطنية وحركات التحرر الوطني العربية .

● القمع الجماعي والتمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين ، والتسريح الكيفي للعمال والموظفين والجنود والضباط على اسس اقليمية ، والامعان في مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتجاهل حقه في تقرير المصير .

لقد بلغت هذه السياسة ذروتها في اعلان النظام عن مشروع « المملكة العربية المتحدة » سيء الصيت . حيث جاء هذا المشروع ، تحت ستار من التنازل الشكلي لحقوق الشعب الفلسطيني ، ليضفي الشرعية على سياسة مصادرة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتجاهل حقوقه الوطنية والتصرف بمصيره الوطني من خلال الصلح الاستسلامي مع العدو .

الا ان هذه السياسة ، بسبب من التناقض بين وسائلها واهدافها ، لم تعد قادرة على ضمان مصالح النظام . لقد استطاعت ان تعزز سلطته وتدفع الخطر المباشر الذي كان يحيق بها ، الا انها اضعفت من قدرته على تادية الدور الخاص الذي يلعبه في طمس القضية الفلسطينية للشعب الفلسطيني . فلقد اصبح من الواضح انه لا يمكن خنق الدجاجة الذهبية والاستمرار في نفس الوقت بمطالبتها في وضع البيض الذهبي .

لقد ادت سياسة التعصب الاقليمي الى عزلة خانقة للنظام داخليا والى فضح زيف ادعائه بتمثيل الشعب الفلسطيني ، وشجعت نمو التيارات الانفصالية في صفوف البورجوازية الفلسطينية في الضفتين ، كما عززت من تمسك الجماهير الفلسطينية بحقوقها الوطنية وحقها في تقرير المصير ووطدت التفافها حول حركة المقاومة وولاءها لها كممثلة شرعية لشعب فلسطين ، واوقعت انصار وعملاء النظام في المناطق المحتلة في عزلة سياسية خانقة .

وفي المقابل فان سياسة الصلح الاستسلامي مع العدو لم تنجح في ايجاد مخرج من المازق الذي وقع فيه النظام ، بسبب التعنت الاسرائيلي من جهة ، وبسبب من ان ابرام الصلح المنفرد سوف يحطم قدرة النظام على ان يلعب دوره في الحفاظ على توازن المصالح الامبريالية في المنطقة او يبرزه منشقا عن الصف العربي ويفضح جوهر خيانته الوطنية .

لقد ادت سياسة العزلة العربية ، والحرب الاهلية ضد المقاومة ، والخضوع المتزايد للامبريالية ، ادت الى تخريب الاقتصاد الوطني وقادت البلاد الى ازمة اقتصادية خانقة تمثلت في تفشي الغلاء والبطالة ، واغلاق العديد من المعامل والمشاريع وتسريح عمالها ، وتدني الانتاج الوطني الضعيف اصلا ، وانخفاض مستوى معيشة اوسع القطاعات الجماهيرية ، ووقوعها فريسة الاحتكار والتلاعب والارتفاع الفاحش في الاسعار .

وزادت هذه التطورات من عزلة النظام داخليا ، وشددت احتدام التناقض بين سياسته وبين المصالح الحيوية لاوسع طبقات الشعب الوطنية ، الامر الذي يؤدي بالضرورة الى اعادة تعريض سلطته الطبقية للخطر .

ان مجمل هذه الحقائق تجبر النظام الان على مراجعة سياسته في محاولة متخبطة للخروج من ازمة التناقضات التي توقعه فيها هذه السياسة ، كما انها تملي عليه السعي الى التوصل الى اهدافه بوسائل مختلفة : وسائل الانفتاح العربي والداخلي . الا ان هذا التعديل في السياسة لن يقدم مخرجا حقيقيا من ازمة النظام ، بل انه بالعكس سوف يشجع وينمي تطور النضال الوطني والديمقراطي لجماهير الشعب في صراعها ضده ، كما انه يزيد من تفكك جبهة النظام واحتدام الصراعات بين الاجنحة المختلفة في صفوف الطبقة الحاكمة .

. ان نزعة التعصب الاقليمي ، وسياسة الاضطهاد والتمييز الاقليمي ضد الفلسطينيين ، التي حاول النظام بواسطتها ان يوطد تماسك القاعدة الاجتماعية لسلطته الطبقية في اوساط

---

(٣٩) [illegible] الدولة الفلسطينية بين الموقف الوطني [illegible] الهاشمي [illegible] — الحرية ٦٦٦ في [illegible]

ابناء الضفة الشرقية ، لا تقدم سوى حل وهمي ومؤقت للازمة التي تعيشها جماهير الشعب الاردني . ذلك ان الحل الحقيقي الوحيد هو في انجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية وتحطيم النظام الاقطاعية — التبعيه وبناء الاقتصاد الوطني على اسس انتاجية متماسكة ودمج الجماهير الكادحة الشرق — اردنية في عجلة الانتاج . وبدون ذلك فان سياسة النظام الرجعي لن تقود الا الى مزيد من الخراب والتدمير الذي ابتدات اثاره السلبية تمس الجماهير الكادحة من ابناء الضفة الشرقية انفسهم . ان التوجه المقترن نحو « عصرنة » الدولة والاقتصاد مع الحفاظ جوهريا على قواعدها الاجتماعية ما قبل الراسمالية المتخلفة ، هذا التوجه لا يقدم مخرجا من الازمة بل هو بالعكس يزيدها احتداما اذ يخفف تدريجيا من الحجر الذي تفرضه مصالح الطبقة الحاكمة على نمو التناقضات الطبقية الراسمالية في هذا الوسط، ويدفع الى التسارع التدريجي لهذا النمو . ان هذه العملية لازالت الان في بداياتها الاولية ولا تشكل السمة الغالبة للتكوين الطبقي للبلاد . الا انها تشير رغم ذلك الى التناقض القائم بين سياسة الطبقة الحاكمة ومصالحها ، وبين المصالح الحقيقية للجماهير الكادحة من ابناء الضفة الشرقية في الريف والبادية بشكل خاص . ان هذا يؤكد ضرورة تشخيص هذه التناقضات الاولية كما ابتدات تبرز الان وصياغة وممارسة برنامج عمل مطلبي على اساسها يستهدف تشجيع نمو وعي الجماهير الكادحة الاردنية للتناقض النهائي بين مصالحها الحقيقية وبين سياسة النظام الموالية للامبريالية والمتواطئة مع الاحتلال والمعادية لتطور الاقتصاد الوطني.

الا ان الصعيد الرئيسي الذي يتقرر على اساسه نجاح النضال ضد النظام القائم يكمن في حرمانه من قدرته على تادية وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجية الامبريالية في المنطقة ، اي في حرمانه بالاساس من قدرته على مصادرة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في الاردن والمناطق المحتلة . ان النضال من اجل الغاء الاضطهاد والتمييز الاقليمي ، والاعتراف اللامشروط بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، ومن اجل مشاركة الاردن الفعالة في الحرب المناهضة للاحتلال ، هذا النضال هو الذي يشكل في المرحلة الراهنة القوة الدافعة الرئيسية للثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن ، وهو الذي سوف يسهل ويعجل ، في النهاية ، في نمو التناقضات الطبقية في صفوف شعب شرق الاردن وتحرير جماهيره الكادحة من نزعة التعصب الاقليمي وكافة وسائل التزييف والقمع الايديولوجي التي يمارسها النظام من اجل تجنيدها لخدمة مصالحه الطبقية .

والى جانب ذلك فان النضال ضد كافة نتائج سياسة النظام القمعية والمدمرة للاقتصاد الوطني ، هو الذي يعطي مهمات التحرر الوطني ثقلها ويربطها بالمصالح اليومية المباشرة لاوسع الطبقات الوطنية ويمكن بالتالي من تحقيق اوسع تعبئة جماهيرية ممكنة لانجازها . ان تطوير كافة اشكال النضال من اجل الحريات الديمقراطية وضد سياسة التخريب الاقتصادي ومن اجل مكافحة الغلاء والبطالة وضمان المطالب الحياتية المباشرة والحريات النقابية للعمال وسائر الجماهير الكادحة ، هو الذي سيمنح النضال المناهض للامبريالية والرجعية قاعدته الجماهيرية الواسعة .

ان صياغة وممارسة برنامج عمل لتعبئة وتنظيم الجماهير على اساس النضال من اجل هذه المهمات هو الذي سيمكن من تعزيز الوحدة الوطنية للشعبين في الضفة الشرقية وبناء الجبهة الوطنية الاردنية — الفلسطينية الموحدة التي هي الاداة الرئيسية للنضال من اجل نظام وطني ديمقراطي .

الحلقة القادمة : برنامج العمل الوطني الديمقراطي في الاردن .

اليمن الديموقراطية

حديث للرفيق علي محمد ناصر رئيس مجلس الوزراء بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة ١٤ اكتوبر

منجزات السنوات العشر

على طريق انجاز مهمات الثورة الوطنية الديموقراطية

تحدث الرفيق علي محمد ناصر رئيس مجلس الوزراء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية الى جونير هندرو مراسل صحيفة « نويس دوتيشلان » الناطقة بلسان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد بمناسبة الذكرى العاشرة لثورة الرابع عشر من اكتوبر وهذا ابرز ما جاء في المقابلة :

س : بعد بضعة اسابيع ستحتفل بلادكم بالذكرى العاشرة لثورة الرابع عشر من اكتوبر فما هي اهم المنجزات خلال السنوات العشر هذه .

ج : في الواقع العشر سنوات التي ستنقضي بعد شهور قليلة منذ قيام ثورة ١٤ اكتوبر بعد شهور مرت بثلاث مراحل :

الاولى : فترة الكفاح المسلح ضد الوجود الاستعماري ومن اجل نيل الاستقلال الوطني وكان الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر هو مكسب اساسي من مكاسب الثورة .

الثانية : وهي الفترة الممتدة منذ الاستقلال الوطني حتى ٢٢ يونيو ٦٩ وكانت فترة الصراع بين قوى اليسار وقوى اليمين داخل الجبهة القومية ، وانتهت بوضع الثورة في مسارها الصحيح بخطوة ٢٢ يونيو ، وهذا هو مكسب عظيم اخر .

الثالثة : وهي الفترة الممتدة منذ ٢٢ يونيو ٦٩ حتى الان والتي شهدت تحولات اجتماعية واقتصادية تقدمية عبرت عن مضمونها عن توجه الثورة نحو انجاز مهام الثورة الوطنية واقتصادية تقدمية عبرت عن مضمونها من عدة مكاسب اهمها :

١ — تاميم المصارف والشركات الملاحية والتجارية الاجنبية وشركات التامين وتوزيع النفط .. وانشاء القطاع العام بقانون رقم ٣٧ لعام ١٩٦٩م.

٢ — القيام بحل المسالة الزراعية عبر استحداث اسلوب جديد وجذري هو الانتفاضات الفلاحية في الريف ،حيث تمكن الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون بقيادة التنظيم السياسي الاستيلاء على اراضي كبار الملاك وشبه الاقطاع وتاسيس التعاونيات الزراعية ، الانتاجية ومزارع الدولة .. ووزعت بعض الاراضي المصادرة على ٢٥٧٧٨ اسرة على اساس الانتفاع من قانون الاصلاح الزراعي هذا ، علاوة على التعاونيات الانتاجية الزراعية والسمكية والاستهلاكية والخدماتية ومزارع الدولة .

٣ — وضع اول دستور للجمهورية هو دستور الثورة الوطنية الديمقراطية .

٤ — وتمكنا من تطهير قواتنا المسلحة والادارة من العناصر القديمة واحتياطي الاستعمار القديم ، كما تم تغيير نظام التدريب في القوات المسلحة وكل القوانين والانظمة العسكرية القديمة . واصبحنا نمتلك قوة مسلحة مقاتلة ومنتجة قادرة على حماية الثورة والدفاع عن الوطن .

٥ — قيام مجلس الشعب الاعلى والذي جاء ليجسد وحدة الشعب العامل في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ليوصل تدريجيا الى سيطرة العمال والفلاحين على السلطة نهائيا .

٦ — وحدة فصائل العمل الوطني الديمقراطي في البلاد وتجسد ذلك بالمشاركة في السلطة ، وفي مجلس الشعب الاعلى والنشاطات الجماهيرية المختلفة كما اننا وصلنا في الاخير في حوارنا معها الى نتائج ايجابية ومثمرة اكدت حرص الجميع على اهمية وحدة العمل الوطني الديمقراطي في البلاد .

٧ — وضع اول خطة للتنمية الاقتصادية للجمهورية للاعوام ٧١ — ٧٤ والتي اعتمد لتنفيذ المشاريع المدرجة فيها مبلغ: ٢٩١٥٧٠٠٠ مليون دينار . وقد استطعنا خلال الفترة المنقضية منها بتحقيق اكثر من النصف في نسبتها الكلية ، ونامل انجاز البقية في هذا العام .. ونعتبر ما حققناه دليلا على نجاحنا في تنفيذ برامجنا الاقتصاديه مقارنه في كون هذه الخطوة هي الاولى من نوعها في ظل صعوبات ومؤامرات مختلفة واجهتها بلادنا .

٨ — لقد استطعنا مواجهه البطالة في البلاد ، وتمكنا خلال الفتره الماضية وبالذات منذ ٦٩ حتى اليوم توظيف ١٨ الف عامل من ابناء شعبنا والذين تركهم الاستعمار يعانون من شده الجوع بعد خروجه من المنطقة وترك خزينة الدوله فارغة .

٩ — ويأتي المؤتمر العام الخامس للتنظيم السياسي الجبهه القوميه كاعظم مكسب حققناه خلال فتره العشر السنوات الماضيه من عمر الثورة .

وقد خرج المؤتمر العام الخامس بالوثائق التاليه :

١ — برنامج الثوره الوطنية الديمقراطيه.

٢ — النظام الداخلي للتنظيم السياسي الجبهه القوميه .

الى جانب القرارات والوثائق الاخرى ، والاهم من ذلك ، ان هذا المؤتمر وضع اسس بناء المرحله الانتقالية الراهنة وبين اسس مستقبل الثورة في جمهورية اليمن الديمقراطيه الشعبية على هدى ايديولوجية الاشتراكية العالمية . وعلى ضوء برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية ومقررات المؤتمر العام الخامس تسير الحكومة ومعها جماهير الشغيلة نحو انجاز المهمات الاقتصادية والاجتماعية المطروحه امامها ، وقد انجزت عدة مكاسب في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وغيرها من المجالات المرتبطة بالحياه المادية والروحية لجماهير شعبنا من بينها قانون تاميم المساكن ، كما تعد حاليا الخطة الخمسيه المقبلة للسنوات ٧٤ — ٧٩م، والتي ستؤدي الى تطور اوضاعها الاقتصادية وستحدث زيادة في معدل النمو الاقتصادي الوطني ، واشاعة التعليم والثقافة الثورية بين صفوف جماهير الشعب ، حيث تم تشييد مئات المدارس وفتحت المئات الاخرى من صفوف محو الامية وهي ترافق في مجموعها التطور في حل المسالة الاقتصادية والزراعية في البلاد .

ولا استطيع في مقابلة قصيره كهذه ان اوجز لك كل المكاسب التي حققتها الثورة في مختلف المجالات وبالتفصيل .. ولكن بايجاز اقول اننا مقتنعين وجماهير شعبنا مقتنعة بعظمة ما حققناه حتى اليوم من منجزات ، تقف في طليعتها الصمود حفاظا على استقلالنا الوطني والسير على طريق التحرر والتقدم الاجتماعي والاشتراكية .

س : ما هو الدور الذي تلعبه البلدان الاشتراكية وعلى راسها الاتحاد السوفياتي لتقوية استقلالكم الوطني والاقتصادي .

ج : قدم الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى مساعدات قيمة لبلادنا وهناك عدة اتفاقيات عقدت في مجالات التعاون الاقتصادي والفني والثقافي بين بلادنا والبلدان الاشتراكية ، ونحن نعتبر الدور الذي لعبته البلدان الاشتراكية في تطوير اقتصادنا الوطني وتدعيم استقلالنا الوطني ، انما هو تجسيد حقيقي لواجبها الاممي تجاه بلادنا باعتبارها جزءا من حركات التحرر الوطني والبلدان الديمقراطية الشعبية والتي تنتهج سياسة معادية للامبريالية ومحبة للحرية والتقدم والسلم.

واضاف الرفيق ناصر : ولقد اثبتت الصداقة العربية السوفياتية انها تزداد صلابة رغم كل العواصف ومحاولات اليمين الذي انتعش مؤخرا والرجعيين من التشكيك بها . ونحن واثقون تماما ان الشعوب العربية تدرك من هم اصدقاؤها الحقيقيون ومن هم اعداؤها وسيكشف لنا المستقبل اللاحق ذلك اكثر الى جانب دروس الماضي .

س : ما هي وجهة النظر الرسمية الحالية تجاه مسالة الوحدة اليمنية خاصة وان الاحداث الاخيرة قد مكنت اجهزة الدعاية الغربية من ان تروج ان اليمن الديمقراطية سوف تماطل في تنفيذها ؟

ج : نحن لا يهمنا الدعايات المضادة فذلك تعودناه ولم نعد نعود سواء من قبل اجهزة الدعاية والرجعية اما قضية الوحدة وموقفنا منها فهي قضية القضايا بالنسبة لنا ولم تكن نتاج لتأثير احد فقد حددتها ادبيات ووثائق الثورة منذ اندلاعها في ١٤ اكتوبر عام ٦٣م حينما كانت القوه الرجعية التي تدعي حرصها اليوم على الوحدة تتآمر على ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر .

والمهم نحن سائرون في تحقيق الوحدة وحدة كل الكادحين اليمنيين وكل الجماهير التواقة للحرية والتقدم اما القوى الرجعية والمستغلة فلن تكون لها موطئ قدم فيها لان من باع ارضنا للبريطانيين والرجعية السعودية مقابل حفنة من الاموال فقد شرف الانتماء لهذه الثورة ويصبح من المستحيل ان يشارك في صنع الوحدة التي يريدها شعبنا لان هذا الشعب لن يدع اعداءه يجعلون الوحدة بمثابة بقرة حلوب للارتزاق على حسابها وباسمها .

س : ما هي القوى التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ الوحدة ما هي القوى الرجعية التي يجب مواجهتها .

ج : انها القوى الوطنية والديمقراطية في شطري اقليم اليمن ، وهذا ما اكدت عليه في محادثات القاهرة ، وما اتفقنا عليه بالفعل مع الاخ محسن العيني رئيس الوزراء السابق والموقع على اتفاقية الوحدة بالقاهرة ولان هذه القوى هي وحدها المعبرة عن طموحات الشعب اليمني وآماله ووحدته فان عليها ان تعد نفسها لتحمل تبعات المستقبل القريب لتنفيذ الوحدة بمضامينها التقدمية والديمقراطية ... اما القوى الرجعية التي ينبغي مواجهتها فهي : الرجعية المحلية ممثلة بالسلاطين والاقطاع وشبه الاقطاع وعملاء السعودية وامريكا الذين يتآمرون على الوحدة اليمنية وعلى الاراضي اليمنية وكل هذه القوى معروفة بعدائها التاريخي للجماهير اليمنيه الكادحة وهي بالضرورة تتطلب المواجهة الحاسمة لانها لا تشكل خطورة على مستقبل الوحدة اليمنية فقط بل على مستقبل الشعب اليمني والامة العربية باسرها .

صنعاء

صراع المحاور في السلطة هل يُحسم بمصالحة ثلاثية؟

● رسالة خاصة

ما زال صراع المحاور في سلطة صنعاء يحتل المكان البارز في الاحداث اليمنية . وجاءت مسرحية الارياني في الاستقالة لتؤكد عزمه على تنفيذ شروطه او اغلبيتها من اجل المصالحة مع جناح الحجري — بن الاحمر — المسوري ، تضمن له عودة مظفرة للعاصمة (كبطل) منقذ من الارهاب والجرائم التي ارتكبتها الحكومة بحق الجماهير والحركة الوطنية .

بدا الارياني تحركه الداخلي لتثبيت مواقعه ، فقام بارسال المسوري (جناح الحجري) الى لندن للتفاهم مع العيني وخلال غيابه قام ببعض التنقلات في القوات المسلحة ، اذ عين قائدا جديدا لسلاح المدفعية ومسؤولا لفرع الضباط ، وبدا لعبة الغزل مع ابراهيم الحمدي (نائب القائد العام للجيش وقائد قوات الاحتياط — من جناح الحجري) حيث اشار اليه بضرورة وجود وزير دفاع ، اي ترشيحه كوزير دفاع . ونظرا لان ابراهيم الحمدي مثل الرمال المتنقلة كاغلبية المنتظمين في هذه الاجنحة المتصارعة ، فقد ظل الحمدي يحتفظ بعلاقة وطيدة مع الحجري ، بل وكان يرتب القيام بانقلاب عسكري لصالح الحجري وجناحه والخط السعودي — الامبريالي . وبنفس الوقت حافظ على علاقته المتينة مع عبد الله الاصنج (الامين العام للاتحاد اليمني)والداعي الى تمتين العلاقة مع السعودية والامبريالية الانجلو — امريكية وضرورة شن الحرب ضد اليمن الديمقراطية على طريقة الحجري . ولم يكتف الحمدي بذلك اذ سرعان ما نسج خيوط التحالف مع الكمبرادور وممثله السياسي النعمان ، وبذلك اصبح رئيس (الاتحاد العام لهيئة التطوير اليمنية) التي يحتل عبدالرحمن النعمان (ابن احمد النعمان) منصب سكرتيرها وهي منظمة عمل للاستعمار الجديد في المنطقة لذلك يصبح اعتبار الحمدي عضوا في جناح الارياني مجرد وهم ساذج ، لانه يمثل قنطرة عبور للرجعية السعودية وحليف ثابت للحجري — الاصنج — النعمان .

وتمكن الارياني من ضمان ولاء الاكوع (وزير الداخلية) الى صفه مثلما تمكن من كسب اسرة ال ابو لحوم وعلى راسها سنان ابو لحوم (محافظ لواء الحديدة) وصهره محسن العيني وبوجود محمد الارياني (ابن القاضي) كقائد عام للقوات المسلحة ، وبامتدادات اسرة ابو لحوم في قطاعات الجيش ، فان الارياني

الرئيس الارياني

ضمن توازنا مع جناح الحجري . واضاف الى صفه احمد جابر عفيف (وزير التربية والتعليم) وبقايا جهاز الضباط الاحرار اي مجاميع ٢٦ سبتمبر عن طريق عبد اللطيف ضيف الله وزير المواصلات .

انه من البلاهة ان نتصور ان الارياني يريد التضحية النهائية بجناح الحجري . وكل ما يريده تقليم اظافر هذا التيار . واستخدامه كشريك ضعيف في السلطة . خاصة اذا ما نجح في اعلان نفسه كرئيس للجمهورية واذا ما تمكن من تنفيذ شروطه التي املاها على الوسطاء (اعلان جمهورية رئاسية — حل مجلس الشورى — تعديل الدستور — القيام ببعض الاصلاحات لامتصاص النقمة الشعبية — تعيين وزير دفاع) .

الجناح الثالث ووكالات الشركات !

اما الجناح الثالث في هذا الصراع فيمثله الكمبرادور النامي ، وممثله السياسي احمد محمد النعمان وقيادته اسرة ال النعمان عموما . ولهذا الجناح ارتباط مباشر باجهزة الامبريالية وخاصة (امريكا — بريطانيا — المانيا الغربية) من خلال الشركات . وقد استفاد هذا الجناح من الجو المفتوح للشركات الاحتكارية واخذ وكالات التوريد ، وتقتسم ارباح هذا العمل عدة اسر وعائلات ابرزها عائلة هائل سعيد انعم (توكيلات للشركات الانكليزية والامريكية في الحديدة وتعز) وعائلة شهاب (شركة التامين وبعض التوكيلات) وعائلة الحروي (توكيلات) وعائلة امين قاسم الشميري (توكيلات شركة لاندروفر وروتمان) وعائلة بيت المضار (توكيلات للشركات الايطالية) .

ويملك هذا الجناح علاقات وطيدة مع ابراهيم الحمدي وعبدالله الاصنج ويساندوه . وقد ساعد هذا الجناح توجه السلطة لتكوين هيئات استشارية لوضع الدراسات والتصاميم الفنية عن المشاريع المزمع انشاؤها من قبل هذه الشركات . وبتولي الاصنج رئاسة مؤسسة المعادن فقد منح الشركات الامريكية حق التنقيب والاستثمار للثروات المعدنية ، وتم تكوين ٧ — ١٠ هيئات استشارية . وتحتكر شركة البس (الهاربة من عدن اثر الاستقلال) العقارات والمقاولات ، بينما تقوم شركة المحروقات اليمنية باحتكار توزيع المحروقات من خلال العلاقة مع شركتي شل واسو الامريكيتين . ويقوم فرع شركة ن.سي.آر (الامريكية — البريطانية) بتزويد الشركات والفنادق بالالات الحاسبة (كتغطية على نشاطه الاستخباري) .

ان البيوتات الكمبرادورية والهيئات المرتبطة بها وكذلك الاشخاص من مصلحتهم جميعا استمرار النهج الحالي الذي تمثله حكومة الحجري ، لذلك فان هذا الجناح يعارض بشدة نهج القاضي الارياني « الاصلاحي » .

ان النظر الى الصراع الجاري بين اجنحة السلطة ، يعطي المتتبع رؤية امكانية قيام حكومة جديدة لا يغيب منها الجميع !!

بابلو نيرودا
قمر أميركا اللاتينية

اغتالت السلطات الفاشية في التشيلي الشاعر الكبير بابلو نيرودا. بعد تدمير منزليه في سانتياغو وجنوب التشيلي . اللذين يحويان كنوزا ادبية وفنية لا تقدر ، قضى شاعر اميركا اللاتينية الاكبر وهو على فراش المرض في ٢٥ من ايلول الجاري . وكما قالت زوجته ، فان اغتيال الحرية في التشيلي على يد العسكريين المرتبطين بالامبريالية الاميركية عجل في مصرع بابلو نيرودا « الذي كان يقاوم المرض بصورة رائعة » . ننشر فيما يلي تعريفا بالشاعر الكبير وترجمة لثلاث من قصائده .

نيرودا شاعرا ومناضلا

ولد بابلو نيرودا في ١٢ حزيران عام ١٩٠٤ في قرية صغيرة الى الجنوب من العاصمة التشيلية سانتياغو ، تلقى علومه الثانوية في مدينة تيموكو في جنوبي تشيلي ، ثم التحق بجامعة سانتياغو حيث درس الاداب وخلال فترة دراسته اصدر نيرودا ديوانه الاول « شفقيات » او « اغنيات الشفق » ، ومنذ انطلاقته الاولى حظيت قصائده بمكانة خاصة بين القراء والادباء بشكل عام ، ثم توالت ابداعات نيرودا لتضمن الملاحم والاشعار وكتب الرحلات ...

عام ١٩٢٧ يعين نيرودا قنصلا للتشيلي في رانغون ثم جاوه « اندونيسيا » حيث مكث حتى عام ١٩٣٤ انتقل بعدها ليكون قنصلا لبلاده في اسبانيا وليستقر في عاصمتها مدريد، وفي مدريد يلتقي بالشاعر العالمي فريديريكو غارسيه لوركا الملقب بقمر غرناطه وتنشا بينهما صداقة حميمة ، لا تلبث ان تمزقها حادثة اغتيال لوركا اثناء الحرب الاهلية التي نشبت عام ١٩٣٦ ، ولقد تركت هذه الحادثة اثرا كبيرا على نفسية الشاعر اضيفت الى اهوال الحرب وصور اللحم الممزق ، على جنبات الطرق في العاصمة لتشكل مما نقطة تفجير واعية لكوامن الشاعر الحسية ومنعطفا في مساره الشعري تماما شان بيكاسو حين منحته الحرب الوعي الكامل بعبقريته التصويرية والشاعرية الخلاقة وما احدثته من تحول في مسار الوانه ولوحاته بشكل عام .

ومن مواقع الالتزام الواعي انخرط نيرودا في لهيب الحرب يدافع عن قضية الشعب ، الى جانب الجمهورية ضد الحكم الفرنكوي الفاشي وهكذا انتزعته الحرب ومتغيرات الواقع والامه من مواقع الياس والانعزال الى الذوبان في المجموع .. في القضية العامة للجماهير .

ويعود نيرودا الى بلاده التشيلي بعد انتهاء الحرب حيث ينال جائزة الدولة للاداب وفي التشيلي يخلد المأساة الاسبانية في ثالث ديوان من مجموعة اصدرها بعنوان « مكان في الارض » حيث تضمن الديوان الثالث ابرز قصائده عن الحرب الاسبانية : « اسبانيا في القلب » . الذي احدث حلقة اكتمال لتشكيل الشاعر فتدله ماساة اسبانيا على تلمس الام شعبه وما تعانيه شعوب القارة اللاتينية قاطبة . ويبدا نيرودا رحلة استلهام تراث الاجيال البعيدة من شعب التشيلي وشعوب القارة وتمتزج مشاعره بجبالها ووديانها في غنائية عذبة كسريان ماء ودبانها . وبالرغم من ان نيرودا قد انحدر نحو السوريالية فترة فظهرت تاثيراتها في بعض اشعاره الا ان تطوره السريع سرعان ما بدد هذه الميول ونقله نحو الالتزام بالشعر المقاتل شعر التغيير .

الشاعر الشعبي الغني بكلماته المعلن لانتماله صراحة لجموع الطبقات الكادحة ، لا يقف عند حافة الصراع متفرجا بل يندمج بلحمه ودمه في النضال الا انه يدرك ومن زاوية اخرى ان الشعر ليس كل شيء ، وان نقطة الحسم في الصراع لا تقدر عليها الا الجماهير الثورية حين تضع يدها على حاضرها ومستقبلها وتنتزع حريتها من ايد يجلاديها ، هنا ينتقل نيرودا من غنائيته الداخلية « كما يقول غياثي في مقدمة لمسرحية نيرودا « نالق جواكان موريتا ومصرعه الى معالم التغيير الفعلي الى شعر التغيير

اريد لنفسي نبات الشوفان
ووميض البرق
في قاب البشرة
وورق نويج الزهرة النامية في عنف
وقلب شجرة الكرز النامية في حزيران
لكني اريد بلهفة ارضا محلية ذات مدوع
ونافذة انتظر فيها تحت المطر

اذ يقول نيرودا في تعليقه على هذه السطور :

« اه لو ان قطرة من الشعر كانت تكفينا لتهدئة غضبة العالم !»

ويضيف بقوله :

لقد تغير العالم ، وشعري كذلك تغير ، ان قطرة من الدم سقطت على هذه السطور وسوف تبقى كالحب لا يمحوها ابدا الزمان .

حقا لقد اكتشف نيرودا ذاته بعد بحث طويل ... ووجدتها ذائبة في بحر الدم الذي اسالته الطغمة الفرنكوية من اجساد الشعب الاسباني .

مع « النشيد الكبير » احد ابرز دواوينه، تبدا رحلة الشاعر مع اميركا اللاتينية ،يجوب سهولها ، يغني لمراعيها ، ولمروضي شياتلها البرية عند السفوح والمنحدرات لفلاحيها وحياة عرقهم في الشمس اللاهبة لكل الايدي الصانعة والمبدعة

« الى كل هؤلاء ، الذين لا اعرفهم .. الى اولئك الذين لم يسمعوا باسمي قط ، الى الذين يعيشون على ضفاف انهارنا الطويلة اليكم جميعا انتمي ، وبكم اعترف ، ولكم اغني »

وعلى هذا الطريق المحدد المعالم بالنضال ينطلق نيرودا بكلماته فيتردد الصدى في كل مكان في القارة

« الصقوا اجسادكم بي
حتى نعود كتلة من معدن ضخم لانبهار بجالب من مغناطيس »

ثم يتطلع بشوق الى عمال المناجم يبحث في يومهم المضني عن العرق، عن معاناتهم ليشاركهم بكل كيانه

« حدثوني الان عن عذاباتكم طوال هذه الليلة الطويلة

قصوا علي كل شيء : قيدا بقيد
وحلقة بحلقة .. وخطوة خطوة
ولتشحذوا من المدى ما قد حفظتم في خفاء
ثم اغرسوها في حشاي ... او اودعوها في يدي
حتى نعود موكبا من البروق الراجفات »

وفي مكان اخر من نفس القصيدة :

ولتهبوني منكم الكفاح والحديد
وثورة البركان .

سهلة كسريان الماء ، غنية كخبرات تشيلي تسري كلماته في حياة البسطاء تمحو حباة العرق عن جباههم، وسويا سويا ليصعد نيرودا قمم « ماكتشو بكتشو »

« اخي تعال اصعد معي هذه القمم
حتى نرى ميلادك الجديد »

يلتفت نيرودا حوله .. حيث تلتف قطاعات واسعة من الشعب يستمعون الى كلماته

« انظر ايها الفلاح الحائك والراعي الصموت
ويا مروض الشياتل البريه
يا ايها البناء يا من يعطي دعائم تغفر فاها تحتها المنية
يا ايها السقاء يا من تشرب الدموع في جبالنا
يا ايها الصانع ذو الاصابع المطروقة
يا ايها المزارع الراجف من مخافة وانت تلقي بالبذور
يا ايها الخزاف يا من دمه مختلط بطينه
هيا جميعا فاسكبوا الامكم
في كوب هذا المولد الجديد »

نيرودا والمسرح

لم يكتب بابلو نيرودا طوال حياته سوى مسرحية واحدة هي « نالق جواكان موريتا ومصرعه » التي نقلها الى العربية « محمد عيتاني » وبالرغم من كونها المسرحية الوحيدة له مانها شكل في حد ذاتها بنيانا كاملا لعمل ادبي فني مسرحي شعري ملحمي مبدع فهي تتضمن بين مشاهدها « عناصر متكاملة من التعبير بالحوار العادي ، الهزلي ، الملكي، والبانتوميم والاغناء ، والفن السينمائي ، والايحاءات التاريخية والشعر الذي يجسده صوت الشاعر متدخلا عند كل منعطف من انعطافات هذا العمل المسرحي العظيم » .

جواكان موريتا البطل الملحمي يلقى مصرعه على ايدي عملاء الامبرياليين الامريكيين . لعل ابرز اشعار هذه المسرحية تلك القطعة الحزينة التي تصف مصرع البطل في مشهد ملحمي تراجيدي رائع .

مضى ... مقبلا الارض
حيث ترقد عروسه
كان اعزل حين قتلوه
كان يحمل زهرة ورد
لتيريزا ، الميتة
لقد تكاثرت الورده
من جراحه المفتوحة
وغطت بالورود
قبر حبيبته تيريزا
مات جواكان موريتا
وفي يده زهرة ورد .
مات كما يموت وميض البرق
سقط قرب حبيبته الميتة
لقد بث الرعب في قلوبهم
بحيث لم يجرؤا في البدء
على الاقتراب منه

مع ان الرصاص كان قد مزقه كل ممزق في ٢٤ ايلول ١٩٧٣ تغتال السلطة الفاشية في تشيلي الشاعر بابلو نيرودا .. ويحترق الواقع بكتابات الشاعر لتخلده ويصبح نيرودا موريتا الذي لقي مصرعه على ايدي اليانكيين الجدد في التشيلي .. ويختفي من سماء القارة لكن ضياءه .. تبقى تنير عبر كلماته دروب النضال في طرقات العالم الوعرة .

ربعي المدهون

جماهير التشيلي تحول تشييع نيرودا الى مظاهرة ضد الحكم الفاشي

رغم المجازر وجو الارهاب المخيم على التشيلي ، تمكنت الجماهير التشيلية من تحويل موكب تشييع الشاعر الكبير بابلو نيرودا الى مظاهرة ادانة ضد الحكم العسكري العميل للامبريالية الاميركية . عرض جثمان الشاعر في منزله بسانتياغو الذي دمره العسكر واحرقوه بما يحويه من كتب واثار فنية . وخرج موكب التشييع يوم ٢٥ من الشهر الحالي ليتحول الى اول مظاهرة شعبية علنية ضد الفاشية العسكرية . ومن الموكب تعالت الهتافات : « الرفيق بابلو نيرودا . حاضر» . «الرفيق سلفادور الليندي، حاضر » . ثم اخذ الموكب يردد بعض اشعار الشاعر الكبير ، هذه الاشعار التي ارادها نيرودا كالخبز في متناول الجميع . واخيرا، ورغم المئات من افراد قوات القمع التي تحاصر الموكب ، صدحت كلمات « النشيد الاممي » معلنة تصميم جماهير التشيلي على مواصلة النضال لاسقاط حكم العسكريتاريا الفاشستي العميل .

وفي بيروت، نظم الادباء والكتاب اللبنانيون، يوم الجمعة الماضي ، مسيرة لاحياء ذكرى نيرودا والاحتجاج على الحكم الفاشي في التشيلي .

الى اميركا الشمالية

... سلامك هو الذي نحب ، لا قناعك .
قبيح وجهك المحارب ،
وانت جميلة وواسعة ، يا اميركا الشمالية .
متواضعة النشأة ، مثل الغسالة
على ضفاف انهرك ، وبيضاء .
مشاد من المجهول ،
سلامك من شماع العسل ، وعذوبتك .
نحب الرجل المخضبة يداه بحمرة
وحل « الاوريغون » ، والصبي الاسود
الذي حمل اليك الموسيقى المولودة
في موطنه العاجي ، نحب
مدينتك ، مادتك ،
نورك ، آلاتك ، حيوية
الغرب ، وعسل القفير والقرى المسالم ،
والفتى المارد على الجرار ،
والشعير الذي ورثته
من « جفرسون » ،
ودولاب مئات الاشاعات الذي يقيس
محيطك الارضي ،
ودخان المصنع ، والقبلة
رقم الف لارض جديدة :
دمك الكادح هو الذي نحب
ويدك الشعبية الملطخة بالزيت .
... ولكن ، اذا ما جندت عصاباتك ،
يا اميركا الشمالية
لتدمير هذه الحدود الطاهرة
واستقدمت جزار شيكاغو
يتحكم بالموسيقى والامن الذي نحب
فسنخرج من الحجارة والهواء
لنعضك باسناننا
سنخرج من آخر نافذة
لنصليك النار
سنخرج من اعماق الامواج
لنسمرك بالشوك
سنخرج من الثلم لكي يضرب الزرع
مثل قبضة كولمبية
سنخرج لنحرمك الخبز والماء
سنخرج لنحرقك في الجحيم !

يتلقون التوجيهات للتآمر على التشيلي

يجب ان ننظر الى ما ورائهم جميعا .
فوراء الخونة والجرذان
هناك امبراطورية تفرش لهم المائدة
وتقدم الطعام والرصاص .
يريدون تكرار انتصارهم في اليونان :
رقعاء اليونان يلهون في المآدب ، والرصاص
يوجه لصدور الشعب في الجبال . يجب ان نمنع تحليق
انتصار « ساموثراس » الجديد . يجب ان نشنق
ونقتل ونبذل الرجال . يجب ان نغمد السكين المجرمة
المدودة الينا من «نيويورك» . يجب ان ندمر بالنار
انطلاقة الانسان المنتصب
في كل الاوطان ، كانما ولد
من الارض الملطخة بالدم .
يجب ان نسلح « تشانغ »و « فيديلا » النذل *
يجب ان نمدهم بالمال لبناء السجون ، والاجنحة .
لكي يقصفوا مواطنيهم بالقنابل
يجب ان نعطيهم رشوة ،
حفنة من دولارات ، ونترك الباقي عليهم ،
من اجل ان يكذبوا ، ويرشوا ،
ويرقصوا على جثث الموتى ،
بينما نساؤهم ترتدي افخر الفراء
ان عذاب الشعب لا يهم .
فمدراء شركات النحاس
يحتاجون لمثل هذه التضحية .
والوقائع هي الوقائع :
الجنرالات يتقاعدون من الجيش ويوظفون
كنواب لرؤساء « شركة شوكيكاماتا للنحاس » ،
وفي مصانع « النيترات » ** ،
يقرر الجنرال التشيلي ،
بسيفه المتدلي ، كم يحق للعمال ان يطالبوا
من زيادة على الاجور .
هكذا يقررون من فوق ، وسط كومات الدولارات :
هكذا يتلقى الخائن القزم توجيهاته
ويتحول الجنرالات الى رجال شرطة
بينما يهترىء جذع شجرة الوطن ؟

* تشانغ كاي تشيك . وفيديلا هو احد دكتاتوريي اميركا اللاتينية .
** « شركة شوكيكاماتا للنحاس » اكبر احتكارات النحاس الاميركية في تشيلي ، والنيترات مادة كيماوية تستخدم لصنع السماد الكيماوي .

عندما تسقط الأوهام الانتهازية اليمينية على محك التجربة

(ردّ على مقال « الأخبار » حول تجربة التشيلي)

في عددها الصادر بتاريخ ٢٢ ايلول . نشرت مجلة « الاخبار » تعليقا على مقال نشر في « الحرية » بعنوان « تشيلي : الاستثناء الذي اثبت القاعدة » (١٧ ايلول) . المقال بتوقيع ابراهيم مصطفى وعنوانه « عندما تسقط الاوهام اليسارية على محك الحياة ! » ويتهم « الحرية » بالاستذة على « النداء » و «الاخبار» وعلى قادة الحركة التقدمية في تشيلي والاستفادة من ماساة الحركة التقدمية في تشيلي لاسناد النظريات « المغامرة » بوقائع جرى اختيارها « باعتباطية فريدة في ذاتيتها » . ويسخر المقال من الخلاصة التي وصل اليها مقال « الحرية » من ان الطبقات المستغلة لن تتخلى « عن موقع الاستغلال والسيطرة الا بواسطة العنف . وان محاولات بناء مجتمع جديد من خلال مؤسسات وقوانين المجتمع القديم مهمة مستحيلة » . معتبرا ان هذه الخلاصة مجرد ترداد لـ « بعض الحقائق العامة المعروفة لدى كل مبتدئ في دراسة الماركسية اللينينية » .

ثم يدعونا ابراهيم مصطفى للانطلاق من الزاوية في النظر الى التجربة التشيلية . فيذكر بان الوحدة الشعبية تسلمت الحكم في ظل رجحان كفة اليمين (اذ نالت في انتخابات الرئاسة ٣٦ بالمئة من الاصوات) وهذا ما حدد اتجاه حكمها : العمل على تغيير نسبة القوى تدريجيا ضمن المؤسسات الدستورية دون دفع الامور الى الصدام المكشوف مع اليمين . لماذا ؟ اولا ، لانه اذا خرقت الوحدة الشعبية الشرعية البرجوازية فانها ستعرقل تعزيز مواقعها بين الجماهير « لان هذه الجماهير ما زالت غير مدركة لضرورة تحطيم جهاز الدولة البرجوازي والشرعية البرجوازية » . وثانيا ، لان اجراء التصفيات والتطهيرات في الجيش يجر الى « انحياز سريع ومباشر للجيش ضد السلطة » في حين ان تاجيل المعركة معه يسمح « بكسب الوقت لتغيير ميزان القوى » .

ويرى ابراهيم مصطفى ان ما يسميه المنطق « اليساري » و « المغامر » يطالب بعدم تسلم السلطة او البدء باستخدام العنف وخرق الشرعية البرجوازية واستعجال المعركة مع الجيش وهذه امور كلها تؤدي الى « نحر السلطة التقدمية » . ويقيم مقارنة بين التشيلي ولبنان حيث تعزز القوى اليمينية مواقعها وتسلح افرادها وتستعد لـ « خرق الشرعية البرجوازية بصورة مكشوفة » ، ويستخلص ان « اليساريين » اذا ظلوا امناء لموقفهم ازاء الوضع في التشيلي فانهم سينصحون باخذ المبادرة في الصدام في لبنان ، ويختتم معتبرا ان مقارنته هذه « تبين مدى خرافة التكتيك » الذي توصلت اليه « الحرية » بالنسبة للتشيلي .

فزاعة « اليسارية » و « المغامرة » اسلوب فاشل في طمس دروس تجربة التشيلي .

لنتوقف لحظة واحدة عند وظيفة رد « الاخبار » علينا .

لا شك في ان تجربة حكم الوحدة الشعبية في التشيلي قد شكلت اول تطبيق حي لمقولة « الانتقال البرلماني الى الاشتراكية » التي تلتزم بها الاحزاب الشيوعية الموالية لخط الاتحاد السوفياتي منذ العهد الخروتشيفي . فكان لا بد لهذه التجربة من ان تخضع مقولة «الانتقال البرلماني » و « الانتقال السلمي » على محك التجربة العملية لاول مرة في التاريخ . من هنا . فالدفاع عن تجربة التشيلي . على صفحات « الاخبار » . ليس فقط دفاعا عن هذا الخط العام وانما هو ايضا دفاع عن ترجمته اللبنانية والعربية «طريق التطور اللاراسمالي الى الاشتراكية» في انظمة برجوازية الدولة العربية (المسماة « تقدمية ») ومجمل استراتيجية الحزب الشيوعي اللبناني وتكتيكاته كما تبلورت في مؤتمره الثالث بوجه خاص . فهذه ايضا قد وضعت على محك التجربة خلال السنوات الاخيرة . وباتت تتطلب فزاعات مخيفة للحيلولة دون اعادة نظر جادة فيها .

طبعا ، لن ندخل هنا في هذا الموضوع . لكننا نسال : كيف دافعت «الاخبار» عن تجربة تشيلي ومن ورائها عن مقولة « طريق التطور اللاراسمالي » و « الانتقال البرلماني» والمقومات الاساسية لخط الحزب الشيوعي اللبناني ؟

اسلوب الدفاع بسيط وتقليدي ومعهود . تبرز « الاخبار » فزاعة « اليسارية » و «المغامرة» لكي تضع قراءها امام الخيار التالي : « الطريق الواقعي » الذي ينطلق من رجحان كفة اليمين في تشيلي ويسعى الى تغيير ميزان القوى تدريجيا وعبر الشرعية البرجوازية دون استفزاز اليمين والجيش ، او « الطريق المغامر » الذي يريد الاستفزاز والمجابهة فورا وباي ثمن . من هنا فالذين يقبلون بنقطة الانطلاق — رجحان كفة اليمين — لا بد لهم من القبول بانها — اي نقطة الانطلاق — قد حكمت كل مسار تجربة تشيلي خلال ثلاثة اعوام . اي انه لم يكن بالامكان افضل مما كان . ومن يخالف هذا الراي انما يمارس الاستذة على القادة التقدميين في تشيلي ويريد « نحر السلطة التقدمية » !!

ولكن من حق قراء « الاخبار » أن يتساءلوا : لماذا لم ينجح هذا « الطريق الواقعي » في تحاشي استفزاز اليمين والجيش ، رغم كل الاحتياطات ، ورغم التمسك الحرفي بالشرعية البرجوازية والسعي لتغيير ميزان القوى « تدريجيا » ؟ لماذا لم تحل تجربة ثلاث سنوات من السعي لتحاشي الاستفزاز والصدام دون « نحر السلطة التقدمية » على يد انقلاب عسكري فاشي مدعوم من الامبريالية الاميركية والبرجوازية المحلية ؟

هذا ما لا تجيب عليه «الاخبار» . اللهم الا اذا كان هناك من يعتقد أن الجواب يكمن في الاكثار من الضجيج حول كون الانقلاب العسكري الفاشي هو الدليل على ضعف وافلاس البرجوازية التشيلية وخرقها لشرعيتها هي (!!)

وهكذا ، يبرز الدور الفعلي للتهويل بفزاعة النزعة اليسارية المغامرة . انه دور طمس الدروس الفعلية لتجربة تشيلي بوصفها اول تجربة في الانتقال السلمي البرلماني الى الاشتراكية ، ودور طمس ما يترتب على هذه الدروس من نتائج على مجمل المقولات التحريفية الاساسية التي يهتدي بها الحزب الشيوعي اللبناني في مواقفه الامية العربية واللبنانية .

بديهيات لم تعد بديهيات

يتهمنا ابراهيم مصطفى بالاستذة على القادة التقدميين في التشيلي . لماذا ؟ لاننا حاولنا استخلاص بعض الخلاصات والدروس من قيام الانقلاب الفاشي العسكري . عجبا لمثل هذه التهمة تاتي من طرف يدعي الامية ! أم ترى هذه الامية قد ابتذلت الى حد تحويلها الى برقيات استنكار أو تضامن : اسفر حكم النميري عن وجهه الفاشي في قمعه الدموي للانقلاب الديمقراطي الثوري واعدامه قادة الحزب الشيوعي السوداني وارهابه للحركة العمالية والديمقراطية . المجد والخلود لشهدائنا . اثبتت البرجوازية التشيلية عن ضعفها وخرقها لشرعيتها عند تنظيمها للانقلاب العسكري الفاشي الذي أطاح بحكم الوحدة الشعبية . المجد والخلود لشهدائنا !! الى اخره . الى اخره . اننا نفهم من الامية ما هو أكثر من ذلك بكثير : الاستفادة — ولو سلبيا — من الدروس الثمينة التي تقدمها تجارب الحركة الشيوعية وحركات التحرر الوطني في العالم . من اجل المزيد من البلورة لخطنا النضالي في الساحات التي نقاتل فيها . ونستفيد من اخطاء الغير مثلما نستفيد من ابتكاراتهم الخلاقة في كافة المستويات . وباسم مثل هذا الانتساب للامية نسمح لانفسنا باستخلاص الدروس من تجارب الاخرين .

اما عن استفادتنا من « ماساة الحركة التقدمية » في التشيلي لاسناد « نظرياتنا المغامرة » بوقائع جرى اختيارها « باعتباطية فريدة في ذاتيتها » — فلنا جواب بسيط عليه . ان ابتزاز « ماساة » الحركة التقدمية في التشيلي يكمل الوظيفة ذاتها التي يسعى اليها رد « الاخبار » على « الحرية » . اي طمس الدروس الفعلية لتجربة تشيلي . وهو بالتاكيد ابتزاز لن نرضخ له . فحركة الطبقة العاملة وحركات التحرر في العالم تتعلم من ماسيها مثلما تتعلم من انتصاراتها . وهي قطعا لا تغفر للذين يرفضون التعلم من التجارب فيكررون الماساة تلو الماساة ويزجون شعوبهم في ابشع المغامرات باسم «الواقعية» و « تفادي الاستفزاز والصدام » ...

اخيرا ، ليس هناك من يستذ على احد . «الاخبار» تتبنى ، بطريقة شبه حرفية ، اراء ومواقف الحزب الشيوعي التشيلي ، ضمن تبنيها العام للخط السوفياتي ضمن الحركة الشيوعية العالمية . وهي اذن طرف في السجال . ونحن من جهتنا ، نستلهم — ولو بطريقة نقدية — اراء ومواقف اطراف اخرى من اليسار في التشيلي نفسها — « الميـر » (حركة اليسار الثوري) والجناح اليساري من الحزب الاشتراكي التشيلي وغيرهما . والسجال الدائر يعكس ، الى حد بعيد ، السجال الذي دار ولا يزال دائرا في تشيلي والعالم حول تجربة حكم الوحدة الشعبية . وهذا كل ما في الامر .

يعتبر ابراهيم مصطفى ان الخلاصة التي تنتهي اليها « الحرية » — من ان الطبقات المستغلة لا تتخلى « من موقع الاستغلال والسيطرة الا بواسطة العنف ، وان محاولات بناء مجتمع جديد من خلال مؤسسات وقوانين المجتمع القديم مهمة مستحيلة » — ما هي الا ترداد لـ « بعض الحقائق العامة المعروفة لدى كل مبتدئ في دراسة الماركسية اللينينية » .

انها فعلا كذلك ، انها بديهيات في الماركسية — اللينينية . لكنها لم تعد بديهيات مدعي « الانغماس » في الصراع الطبقي وخبراء التعاطي مع « موازين القوى » . ان « مقولة الانتقال البرلماني الى الاشتراكية » — مهما كانت الصيغ التي تظهر فيها — محاولة لاثبات ان ثمة استثناءات لهذه « الحقائق العامة المعروفة لدى كل مبتدئ في دراسة الماركسية — اللينينية » ! وتجربة حكم الوحدة الشعبية في تشيلي هي محاولة التطبيق العملي لهذه المقولة ، هي محاولة اثبات ان الاستثناء لهذه « الحقائق العامة » له حظ في النجاح .

وفي محاولتنا الاولى لاستخلاص دروس هذه التجربة ، خلصنا الى النتائج التالية (نثبتها بالنص نقلا عن مقال « الحرية » المذكور اعلاه) :

« □ أن الديمقراطية البرلمانية هي شكل واحد من اشكال سيطرة الاستعمار والبرجوازية ، تستبدله عندما يثبت عجزه عن حل ازماتها والحفاظ على سيطرتها ، وتحل مكانه اشكالا اخرى كالحكم العسكري أو البونابارتي أو الفاشية السافرة . »

« □ أن مؤسسات البرجوازية وشرعيتها قابلة للسماح لتحالف يساري شعبي في استلام الحكم بالوسائل البرجوازية اياها . لكن استلام الحكم ، عبر هذه المؤسسات وفي ظل الشرعية البرجوازية ، يفتتح الصراع على السلطة ولا يختتمه . والبرجوازية ، اذا رضخت مؤقتا لاستلام اليسار للحكم . فانها لن تتخلى طوعا عن سيطرتها الطبقية . وهي لن تستنجد فقط بالاستعمار لاستعادة هذه السيطرة وانما ستخرق شرعيتها هي وتتجاوز مؤسساتها . هنا يكون التمسك بالمؤسسات البرجوازية وبالشرعية البرجوازية من قبل اليسار ضربا من الانتحار . »

« □ أن حسم مسألة السلطة يتطلب تصفية أهم ركيزتين للسيطرة البرجوازية — الجيش والجهاز الاداري — ومجابهة العنف الرجعي بالعنف الثوري المنظم . والمسألة الحاسمة في هذا المجال هي : بيد من تكون المبادرة ؟ أن البرجوازية الساعية لاستعادة سيطرتها تملك أسلحة جبارة : الدعم الاستعماري الخارجي ، المؤسسات البرجوازية ، و « التقاليد والعادات » التي يذكرنا لينين على الدوام بانها قوى مادية بيد الطبقات المخلوعة ، وافضل وسيلة للدفاع هنا هي الهجوم . »

« □ ان الطريق « السلمي » أو « البرلماني » الى الاشتراكية ، على عكس ما يدعي دعاته ، لا يتفادى النزاع الدامي وانما يؤجله فقط . ولا يوفر الضحايا والتضحيات والالام ، وانما قد يضاعفها احيانا . »

هذه هي الخلاصات الاولية التي خرجنا بها من تجربة حكم الوحدة الشعبية اثر قيام الانقلاب الفاشي . وان لتثبيت هذه الخلاصات معنى محددا في هذا الظرف بالذات : فانها — بعد ثلاث سنوات من حكم الوحدة الشعبية — لم تعد مجرد مواضيع سجال نظري ضمن اليسار في العالم حول خط الانتقال « السلمي » و « البرلماني » الى الاشتراكية . فقد بات بوسع هذا السجال ، ان يرتكز لاول مرة على تجربة فريدة في غناها وخصوبتها . وهنا تكمن ارض السجال الحقيقية .

(البقية في العدد القادم)



مطاردة المناضلين اليساريين في شوارع سنتياغو

اسبانيا في القلب

قد تسألون : اين ازهار الليلك ؟
والماورائية المفروشة بشقائق النعمان ؟
اين المطر وكلماته المزقة
بالثقوب والعصافير ؟
اسمعوا :
كنت اسكن احد احياء
مدريد ، مع الاجراس
وساعات الحائط والاشجار
ومن هناك يتراءى في البعيد
وجه اشبيليا الجاف
مثل بحر شاسع من الجلد !
وكان بيتي يسمى
« منزل الازهار » ، ينهمر من جنباته
« الجيرانيوم » . كان جميلا
بيتي
بكلابه واطفاله .
هل تذكر ، يا راوول ؟
رافائيل ، هل تذكر ؟
وأنت يا فريدريكو ؟*

انت الذي يرقد تحت الارض ،
هل تذكر بيتي وشرفاته
حيث كانت اشعة حزيران تخنق الازهار في فمك .

●●●

وذات صباح ، احترق كل شيء .
ذات صباح ، خرجت الحرائق من الارض
والتهمت البشر ،
ومنذ ذاك الحين ، النار
والبارود منذ ذاك الحين ،
لصوص ومعهم طائرات ، ومعهم مغاربة **
لصوص ومعهم خواتم ودوقات
لصوص ومعهم رهبان وصلوات ،
هبطوا من اعلى السماء ليقتلوا الاطفال ..
وفي الشوارع ، سال دم الاطفال
ببساطة مثلما يسيل دم طفل .
يا أبناء آوى سينبذكم ابناء آوى
يا حجارة سيعضها الشوك الجاف ثم يبصقها
يا افاع ستحقد عليها الافاعي !
امامكم رأيت دم
اسبانيا يرتفع
ليغرقكم تحت موجة
من الكبرياء والخناجر .
يا جنرالات
ويا خونة :

انظروا الى بيتي القتيل
انظروا الى اسبانيا الجريمة .
ولكن من كل بيت قتيل يخرج معدن حاد
على شاكلة الازهار ،
من كل جرح من جراح اسبانيا
تخرج اسبانيا ،
من كل طفل ميت تخرج بندقية لها عينان
من كل جريمة تولد الرصاصات
التي ستجد طريقها الى قلوبكم
ذات يوم .

●●●

تسألون لماذا شعري
لا يتغنى بالاحلام
واوراق الشجر
والبراكين الجبارة في مسقط راسي ؟
تعالوا وشاهدوا الدم في الشوارع
تعالوا وشاهدوا
الدم في الشوارع ،
تعالوا وشاهدوا الدم ،
في الشوارع !

* فريدريكو غارسيا لوركا ، شاعر اسبانيا العظيم الذي اغتاله الفاشست خلال الحرب الاهلية الاسبانية .

** اشارة الى بعض ابناء المغرب العربي الذين جندتهم القوات الفاشية للقتال الى جانبها خلال الحرب الاهلية الاسبانية .